الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

أكتوبر ٢٠١٦

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

أكتوبر ٢٠١٦

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية . مبنى ١٣٦ – ب ، الجيزة

رقم بريدي : ١٢٥٧٧

تليفون : ٣٥٣٧٠٠٤٠ +٢٠٢

فاكس : ٣٥٣٧٠٠٤١ +٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.efsa.gov.eg

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل متناهى الصغر والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً: نشاط سوق المال : ٥

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):..... ٥

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :..... ٧

٣. التفتيش :..... ١٢

٤. الترخيص للشركات :..... ١٤

٥ . الترخيص للمهنيين :..... ١٥

ثانياً: نشاط التأمين ١٦

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:..... ١٦

٢. صناديق التأمين الخاصة :..... ٣١

٣. الأنشطة المساعدة :..... ٣٣

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى ٣٥

رابعاً : نشاط التأجير التمويلي ٤٥

خامساً : نشاط التخصيم ٥١

سادساً : حماية حقوق المتعاملين ٥٥

أ) الشكاوي..... ٥٥

ب) التظلمات ٥٨

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات ٥٩

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق ٦٠

ثامناً : أخبار الهيئة ٦١

أولاً: نشاط سوق المال :

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

جدول (١-١) بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
يناير- أكتوبر ٢٠١٦	٢٥٠١	٣٧٩٢٤	٥٩٢٤	٨٦٢	٣٣٢٢٦	٢٢٧٣٢	٠	٠	٣٣٦٣	٧١١٥٠	٢٨٦٥٦
يناير- أكتوبر ٢٠١٥	٢٥١٥	١٩١٩٦	٣٦٢٣	٧٥٣	٣٨٨٧٤	٣١١٨٠	١	٨٣	٣٢٦٩	٥٨١٥٤	٣٤٨٠٣
قيمة التغير	-١٤	١٨٧٢٨	٢٣٠٠	١٠٩	-٥٦٤٨	-٨٤٤٨	-١	-٨٣,٣	٩٤	١٢٩٩٦	-٦١٤٨
نسبة التغير%	-١٪	٩٨٪	٦٣٪	١٤٪	-١٥٪	-٢٧٪	-١٠٠٪	-١٠٠٪	٣٪	٢٢٪	-١٨٪

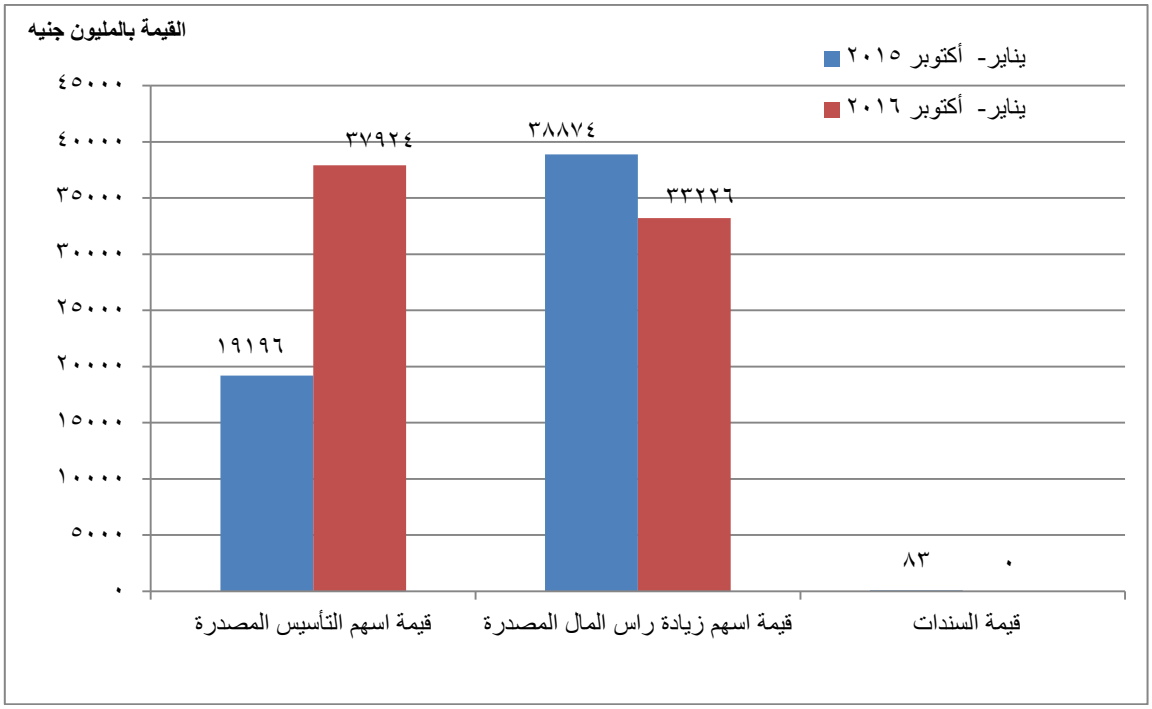

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- موافقات إصدارات أسهم التأسيس من يناير الى أكتوبر ٢٠١٦

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٢٥٠١ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٣٧,٩ مليار جنيه، مدفوع منها ٥,٩٢ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) .

والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٥ تمت الموافقة على ٢٥١٥ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١٩,٢ مليار جنيه، مدفوع منها ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٨% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).

- موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٨٦٢ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٣٣,٢ مليار جنيه، مدفوع منها ٢٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ٦٨,٤ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

و الجدير بالذكر أنه خلال نفس الفترة من العام السابق وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال إلى ٧٥٣ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٣٨,٩ مليار جنيه، مدفوع منها ٣١,٢ مليار جنيه (بنسبة ٨٠,٢% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

جدول(١-٢) بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
أكتوبر ٢٠١٦	٢١٨	١٠٨٧	٢٤٠	٩٩	٣١٣٨	٢١٣٨	٠	٠	٣١٧	٤٢٢٥	٢٣٧٧
سبتمبر ٢٠١٦	١٩٢	١٥٥٤	٣٣٩	٧٥	٣٤٥٣	٢٤٨٩	٠	٠	٢٦٧	٥٠٠٧	٢٨٢٨
قيمة التغير	٢٦	٤٦٧-	١٠٠-	٢٤	٣١٥-	٣٥١-	٠	٠	٥٠	٧٨٢-	٤٥١-
نسبة التغير%	١٤%	٣٠%-	٢٩%-	٣٢%	٩%-	١٤%-	٠	٠	١٩%	١٦%-	١٦%-

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦

تم خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ الموافقة على عدد ٢١٨ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ١,٠٩ مليار جنيه ، مدفوع منها ٠,٢٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٢,٠% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، بينما تمت الموافقة في شهر سبتمبر ٢٠١٦ على عدد ١٩٢ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ١,٥٥ مليار جنيه ، مدفوع منها ٠,٣٤ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) .

-موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦

- تم خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ الموافقة على عدد ٩٩ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣,١ مليار جنيه ، مدفوع منها ٢,١ مليار جنيه ، بنسبة ٦٧,٧ % .
- بينما تم خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ الموافقة على عدد ٧٥ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣,٥ مليار جنيه ، مدفوع منها ٢,٥ مليار جنيه ، بنسبة ٧١,٤%.

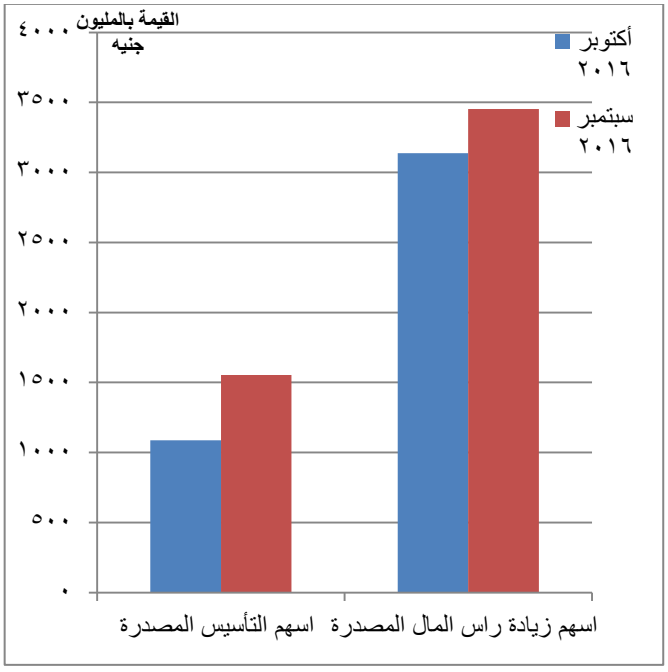

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

جدول (١-٣)	تطور مؤشرات السوق الثانوي			
المؤشر	إغلاق نهاية أكتوبر ٢٠١٥	إغلاق نهاية أكتوبر ٢٠١٦	التغير عن الفترة المقارنة (%)	التغير منذ بداية العام (%)
EGX٢٠	٧٣٢٠,٩٦	٨٣٠٨,٦٤	%١٣,٥	%١٧,٤
EGX٣٠	٧٥٠٧,٨٩	٨٣٨٦,٠٣	%١١,٧	%١٩,٧
EGX٧٠	٣٩٧,٨٠	٣٤٤,٩٠	%١٣,٣-	%٨,٩-
EGX١٠٠	٨٥٢,٣٥	٨١٢,٢٤	%٤,٧-	%٢,٧

* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٥/١٢/٣١

مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات شهر أكتوبر ٢٠١٦ مقارنة بأول العام :

- ارتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ١٩,٧ % من بداية العام ليغلق عند مستوى ٨٣٨٦,٠٣ نقطة .
- و على جانب الأسهم المتوسطة فقد سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ انخفاضاً بنحو ٨,٩% عن بداية العام مغلقا عند مستوى ٣٤٤,٩٠ نقطة .
- أما مؤشر EGX١٠٠ فقد سجل إرتفاعاً بلغ ٢,٧% منذ بداية العام مغلقا عند مستوى ٧٩٠,٢٦ نقطة.
- وفيما يتعلق بمؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان فقد ارتفع أيضاً بنسبة ١٧,٤ % منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٨٣٠٨,٦٤ نقطة

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠
خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦

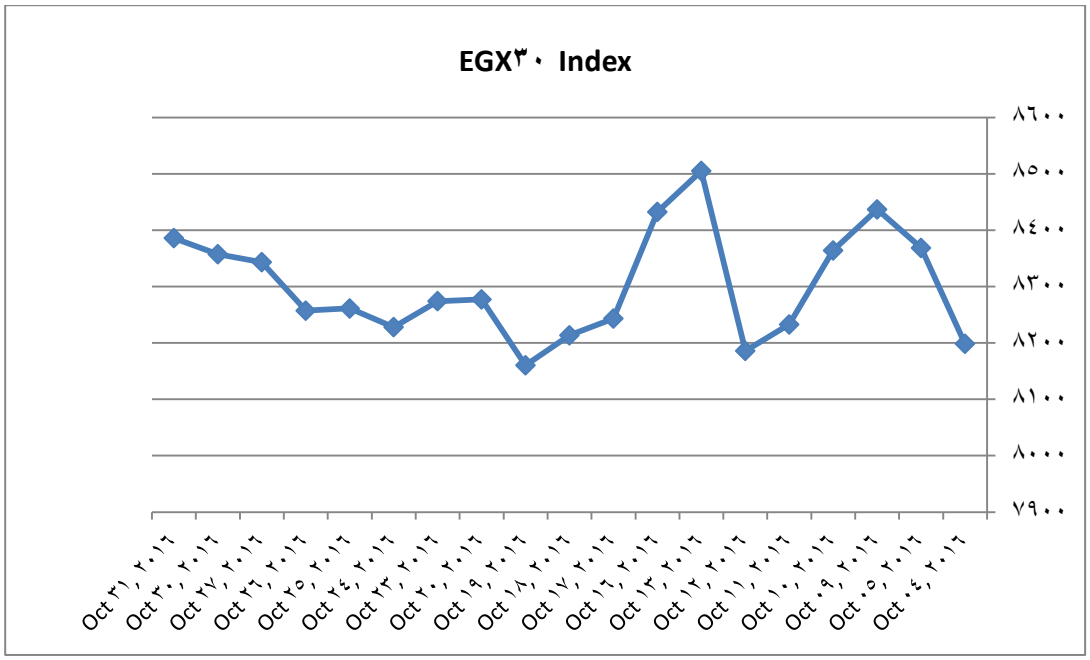

تعاملات المستثمرين خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦

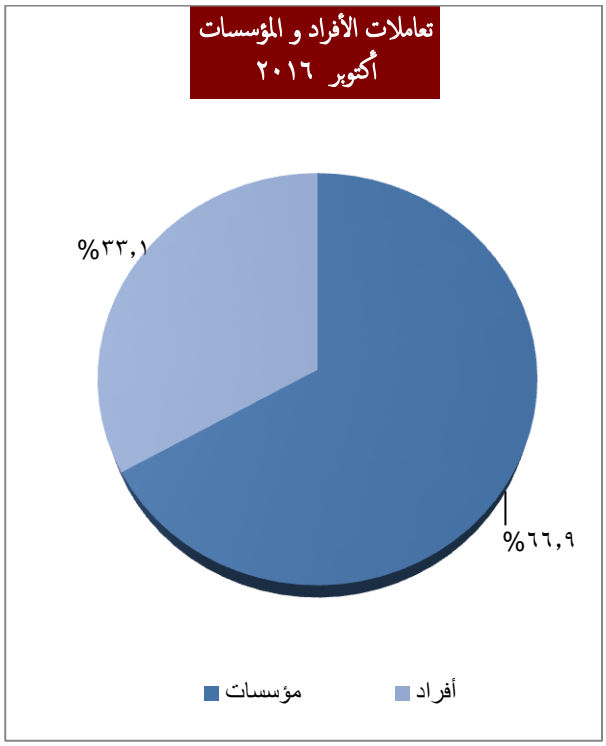

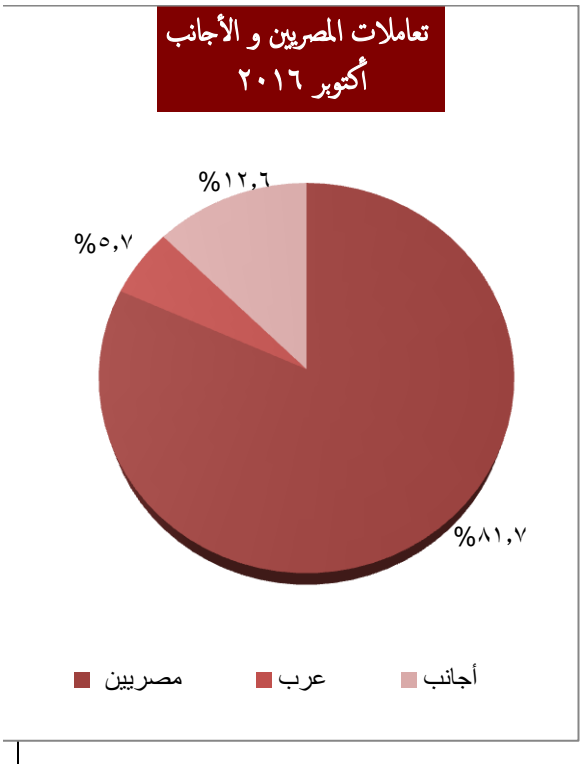

هذا وقد أشار تقرير البورصة عن تعاملات المستثمرين خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ إلى ما يلي :

- سجلت تعاملات المصريين نسبة ٨١,٦٩ % من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٢,٦١% والعرب على ٥,٧٠ % ، وذلك بعد استبعاد الصفقات ، وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ١٥١,٠٢ مليون جنيه هذا الشهر، بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ٢٥٠,١٩ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء بلغ ٥٤٤,٩٦ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ١٧٦٣,٤٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.
- كما استحوذت المؤسسات على ٦٦,٨٩ % من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٣٣,١١ % كما هو موضح في الشكل. وقد سجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة ١٤٢,٨٥ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات

إجماليات التداول حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦

جدول (١-٤)	إجماليات التداول			
البيـــان	يناير – أكتوبر ٢٠١٥	يناير – أكتوبر ٢٠١٦	التغير المطلق (+/-)	التغير عن الفترة المقارنة (%)
إجمالي قيمة التداول بالمليون جنيه	٢١١٦٣٧	١٩٧.٤٤	-١٤٥٩٤	-٦,٩%
أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)	١٩٦.١٥	١٨٤٥٩٧	-١١٤١٨	-٥,٨%
أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)	١٥.٩١	١١٧٤٩	-٣٣٤٢	-٢٢,٠%
بورصة النيل	٤٥٨,٩	٦٤٦,٧	١٨٨	٤١,٠%
صناديق المؤشرات	٧١,٦	٥٠,٦	-٢١	-٢٩,٠%
إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)	٣٣٢١٣	٤٥٩٨٠	١٢٧٦٧	٣٨,٠%
إجمالي عدد العمليات المتداولة (بالألف عملية)	٤.٢٨	٤٣٢٩	٣.١	٧,٠%

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة من يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ نحو ١٩٧,٠٤ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول ٤٥,٩٨ مليار ورقة منفذة على ٤,٣٣ مليون عملية ، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٢١١,٦٤ مليار جنيه ، و كمية تداول ٣٣,٢١ مليار ورقة منفذة على٤,٠٣ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام السابق.

التعاملات على السندات

جدول (١-٥)	تعاملات السندات (حكومية – شركات)	
بيان	قيمة التداول بالمليون جنيه	حجم التداول بالألف
السندات الحكومية	٦٥٥٩٩.٦	٦٣٩٩٨,٥
سندات الشركات	٢,٠	٥٠,٠
سندات إسكان	٠,٠	٠,٠
الإجمالي	٦٥٦٠١,٦	٦٤٠٤٨,٥

بلغت قيمة التداول على إجمالي السندات نحو ٦٥,٦ مليار جنيه حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ ، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات نحو ٦٤,٠ مليون سند ، وذلك كما هو موضح بالجدول السابق.

رأس المال السوقي في نهاية أكتوبر ٢٠١٦

جدول (١-٦)	رأس المال السوقي			
البيان	إغلاق أكتوبر ٢٠١٥	إغلاق أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسبة التغير عن إغلاق بداية العام (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)	٤٥٣,١٤	٤١٣,٤٣	%٨,٨-	%٣,٨-
رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)	٢١١,٩٩	٢١٤,٣٨	%١,١	%٧,٨
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)	١,١٨	١,٢٥	%٥,٨	%٢١,٣

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة ٤١٣,٤٣ مليار جنيه في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، وذلك بنسبة انخفاض عن الفترة المناظرة من العام السابق ٨,٨ % ، وبنسبة انخفاض ٣,٨ % عن إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٥/١٢/٣١) و بالتالي سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ حوالي ١٧,٠%[١] .

[١] الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق المستخدم لحساب هذه النسبة هو ٢٤٢٩,٨ مليار جنيه لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ ومصدره وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري (تقرير متابعة الأداء الاقتصادي عن عام ٢٠١٥/٢٠١٤.. ص ٤).

٣. **التفتيش** :

جدول(١-٧)	التفتيش على شركات الأوراق المالية		
البيان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	١٠٥	٣٢	%٧٠-
التفتيش المفاجئ	٤٥	١٣٦	%٢٠٢
التفتيش للتحقق	٣٨	٣٥	%٨-
التفتيش المكتبي	٠	٦٧	٠
الإجمالي	١٨٨	٢٧٠	%٤٤

يلاحظ من الجدول أن الهيئة قد قامت منذ أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ بعدد **(٢٧٠)** مهمة تفتيش على شركات الأوراق المالية مقابل (١٨٨) مهمة تفتيش خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٥ بمعدل زيادة ٤٤ % وذلك بسبب إدراج التفتيش المكتبي لأهميته ، ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى زيادة عدد مرات التفتيش المفاجئ إلى (١٣٦) مهمة تفتيش بالمقارنة بعدد (٤٥) مهمة خلال الفترة المقارنة من العام السابق بمعدل زيادة ٢٠٢ % بسبب زيادة اهتمام الهيئة في هذا الشأن .

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦

أداء بورصات المنطقة من أول العام وحتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦

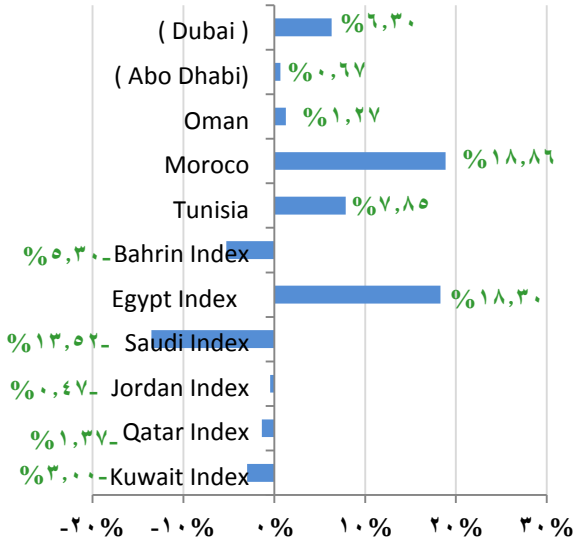

أداء بورصات العالم من أول العام وحتى نهاية أكتوبر٢٠١٦

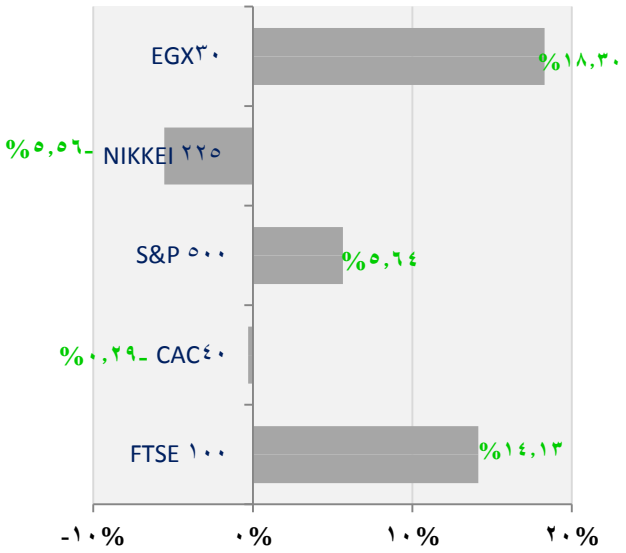

Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM ٣٠ (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX ٣٠

٤. الترخيص للشركات :

جدول(١-٨)	بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية			
النشاط المرخص به	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	التغير(+/-)	عدد الأنشطة المرخصة منذ بدء النشاط حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦
التوريق	٠	٠	٠	٧
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠	٣
أمين حفظ	٠	٠	٠	٤٤
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	١	١	٠	٥٢
إدارة صناديق الاستثمار	٢	١	١-	٥٢
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠	٨
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٠	٥
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠	١
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	٥	٥	٠	٢٠٦
السمسرة في الأوراق المالية	٢	٢	٠	١٤١
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	١	١-	٧٨
صناديق الاستثمار المباشر	٠	٠	٠	٥
صانع سوق	٠	٠	٠	١
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٤	٣	١-	٦١
شركة صناديق*	٠	٢	٢	٢٤
رأس المال المخاطر	١	٠	١-	٢٠
صناديق الاستثمار	١	٢	١	١١٠
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	٠	١
تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	٠	١
الاجمالي	١٨	١٧	١-	٨٢٠

* صناديق الاستثمار تخص إصدارات صناديق البنوك و شركات التأمين .

- بلـغ عدد الشركات المرخص لها من الهيئة بالعـمل في مجال الأوراق المالية منذ بداية النشـاط حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ عدد (٦٨٣ شركة) ..
- بلـغ عدد الشركات المرخص لها من الهيئة بالعـمل في مجال الأوراق المالية منذ يناير حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ عدد (١٤ شركة) ..

٥ . الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

جدول(١-٩)	بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧			
النشاط المرخص به	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	مقدار التغير	معدل التغير%
الأعضاء المنتدبين	٣٤	٢٦	-٨	-٢٤%
مديرين الفروع	١٩	٣٥	١٦	٨٤%
مراقب داخلي	٧	٥	-٢	-٢٩%
مسئول مكافحة غسل الأموال	٧	٠	-٧	-١٠٠%
المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٩	١٢	٣	٣٣%
مدير عمليات المكتب الخلفي	١٤	١٥	١	٧%
مدير مخاطر	٢٠	١٣	-٧	-٣٥%
مراجع داخلي	١٣	١٩	٦	٤٦%
مدير مالي	٧	١٠	٣	٤٣%
مدير حساب	١١٧	٦٨	-٤٩	-٤٢%
باحث و محلل مالي	٢	١٣	١١	٥٥٠%
محلل فني	١	٤	٣	٣٠٠%
الإجمالي	٢٥٠	٢٢٠	-٣٠	-١٢%

يلاحظ أنه خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ :

وصل العدد الإجمالي للمتقدمين لشغل الوظائف و الذين اجتازوا الاختبارات إلى ٢٢٠ شخصاً ، و ذلك مقابل عدد ٢٥٠ شخصاً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ بمعدل انخفاض بلغ ١٢,٠ % ، علماً بأن عدد الوظائف ١٢ وظيفة محددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية

ثانياً: نشاط التأمين

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١ البيانات المالية :

١-١-١ الإصدارات :

١-١-١-١ إصدارات تأمينات الأشخاص

جدول (٢-١) بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص

بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			مبالغ التأمين بالمليار جنيه		
	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع
يناير – سبتمبر ٢٠١٦	٣٢٩	٨٥٧٨	٨٩٠٧	١٢١٢,٥	١٠٦٤٣,٣	١١٨٥٥,٨	٦٥,١	٣٣١٣,٤	٣٣٧٨,٥
يناير – سبتمبر ٢٠١٥	٢٩٥	٨٠٤٢	٨٣٣٧	١٢٢٩,٢	٧٢٧١,٠	٨٥٠٠,٢	١٩٢,١	٢٧٥٨,٩	٢٩٥١,٠
معدل التغير %	%١١,٥	%٦,٧	%٦,٨	%١,٤-	%٤٦,٤	%٣٩,٥	%٦٦,١-	%٢٠,١	%١٤,٥

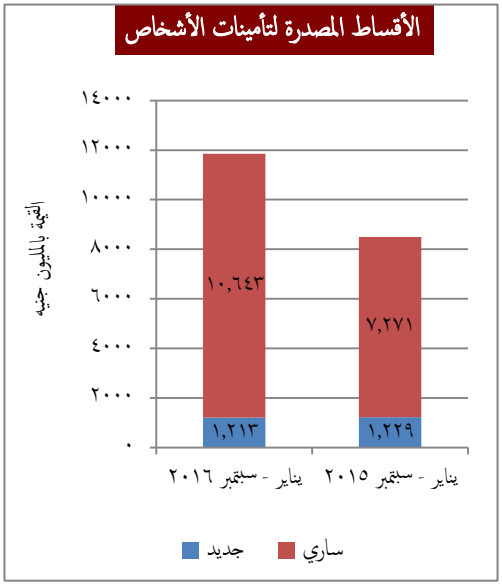

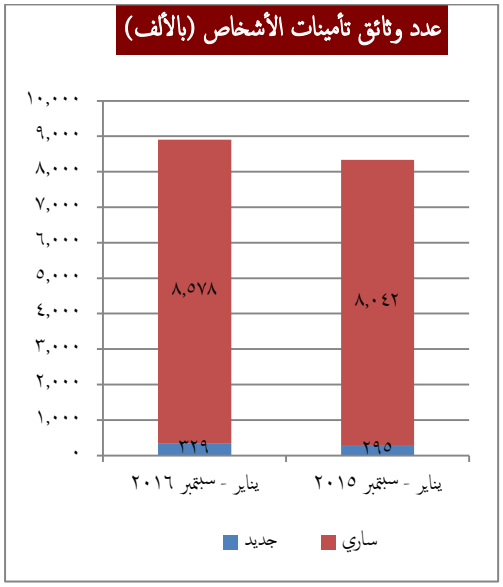

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١) تزايد عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من ٢٩٥ ألف وثيقة إلى ٣٢٩ ألف وثيقة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التزايد في الوثائق الفردية لمعظم الشركات.

٢) تزايد عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من ٨,٠ مليون وثيقة إلى ٨,٦ مليون وثيقة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركز هذا التزايد في الوثائق الفردية لمعظم الشركات.

٣) تزايد إجمالي الأقساط المُصْدَرَة لتأمينات الأشخاص من ٨,٥ مليار جنيه إلى ١١,٨ مليار جنيه من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق وقد تركز هذا التزايد في الأقساط السارية بينما تناقصت في الأقساط الجديدة بنسبة ١,٤% خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

١-١-١-٢ إصدارات تأمينات الممتلكات:

جدول (٢-٢)	بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات								
بيـــــان	عدد الوثائق (بالألف)			الأقساط المصدرة (بالمليون جنيه)			مبالغ التأمين (بالمليار جنيه)		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
يناير - سبتمبر٢٠١٦	٣,٢٧٥	٥,٤٢٨	٨,٧٠٣	٢٤٨٢,٤	٢٤٨٢,٩	٤٩٦٥,٣	١٦٦٧,١	٩٥٧٨,٤	١١٢٤٥,٥
يناير - سبتمبر٢٠١٥	٣,٢٦٦	٥,٥١٩	٨,٧٨٥	٢٣٥٤,٨	٢٢٥٩	٤٦١٣,٨	١٦٩٣,٤	٩٧١٢	١١٤٠٥,٤
معدل التغير %	%٠,٣	%١,٦-	%٠,٩-	%٥,٤	%٩,٩	%٧,٦	%١,٦-	%١,٤-	%١,٤-

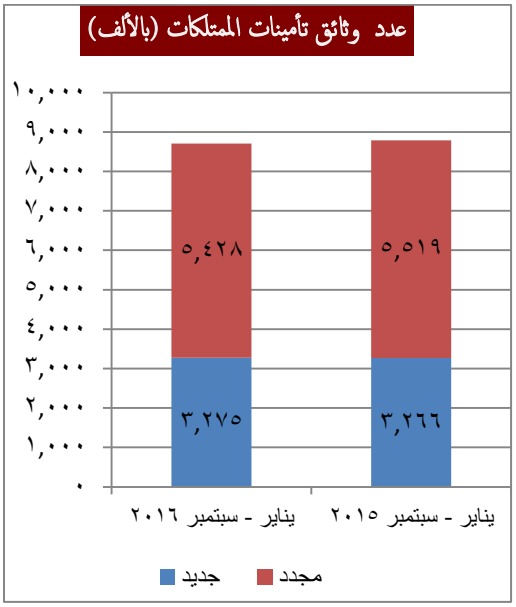

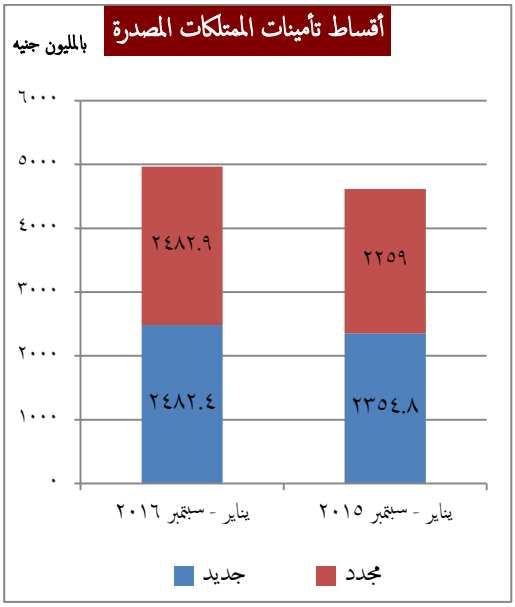

جدول (٢-٣)	بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات											
	يناير - سبتمبر٢٠١٦						يناير - سبتمبر٢٠١٥					
فروع التأمين	عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق بالألف			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه		
	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع	جديد	مجدد	المجموع
الحريق	٣٧	٤٨	٨٥	٣٠٢,٤	٥٢٩,٥	٨٣١,٩	٣٥	٤٦	٨١	٢٩٧,٦	٤٥٦,٧	٧٥٤,٣
النقل البحري	٧٤	٤٥	١١٩	١٣٨,١	٩٤,٩	٢٣٣	٧٩	٣٢	١١١	١٤٩,٣	١٥٦,٢	٣٠٥,٥
النقل الداخلي	٤١	٤٦	٨٧	٥١,٤	٣٥,٣	٨٦,٧	٤٤	٤٥	٨٩	٤٩	٣٢,٦	٨١,٦
أجسام السفن	١	٢	٣	٩,٣	٧٥	٨٤,٣	١	١	٢	١٤,١	٧٠,٦	٨٤,٧
الطيران	.	.	.	٤,٨	.	٤,٨	.	.	.	٧,٨	.	٧,٨
سيارات تكميلي	٢١١	٨٧٠	١,٠٨١	٧٢١,٦	٧٨٣,٧	١٥٠٥,٣	٢٢٢	٨٤٧	١,٠٦٩	٦٦٦,٦	٦١٣	١٢٧٩,٦
سيارات إجباري	٢,٦٥١	٣,٩٤٩	٦,٦٠٠	٤٧٤,١	٢,٧	٤٧٦,٨	٢,٦٤٦	٤,١٢٩	٦,٧٧٥	٥٠٠	١٨,٧	٥١٨,٧
الهندسي	٦	٧	١٣	٢٣٦,٩	٨٥,٥	٣٢٢,٤	٥	٦	١١	١٥٣,٤	١٢١,١	٢٧٤,٥
البترول	.	١	١	٧٤,٢	٣,٣	٧٧,٥	.	١	١	٦٦,٨	٦,٣	٧٣,١
الحوادث	٢٤٥	٤٢٢	٦٦٧	٣٠٥,٦	٢٨٥,٢	٥٩٠,٨	٢٢٥	٣٧٥	٦٠٠	٢٥٢,٧	٢٢٤,٥	٤٧٧,٢
الطبي	٩	٣٧	٤٦	١٦٣,٩	٥٨٧,٩	٧٥١,٨	٩	٣٦	٤٥	١٩٧,٥	٥٥٩,٣	٧٥٦,٨
الإجمالي	٣،٢٧٥	٥،٤٢٧	٨،٧٠٢	٢،٤٨٢	٢،٤٨٣	٤،٩٦٥	٣،٢٦٦	٥،٥١٨	٨،٧٨٤	٢،٣٥٥	٢،٢٥٩	٤،٦١٤

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ - تزايد إجمالي عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٣,٢٦٦ مليون وثيقة إلى ٣,٢٧٥ مليون وثيقة خلال من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٢ - تناقص إجمالي عدد الوثائق المُجَدَّدَة لتأمينات الممتلكات من ٥,٥٢ مليون وثيقة إلى ٥,٤٣ مليون وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٣ - تزايد إجمالي الأقساط المُصْدَرَة لتأمينات الممتلكات من ٤,٦ مليار جنيه إلى حوالي ٥ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بسبب زيادة الأقساط المصدرة في كل فروع التأمين ما عدا البحري والسفن والطيران والسيارات الاجباري.

٤ - كما يلاحظ الى التفاوت الكبير في معدلات نمو اقساط الممتلكات بالنسبة لتامينات الحياة خلال عام ٢٠١٦ بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام ٢٠١٥ ، وذلك كما يوضحة الجدول التالي:

القيمة بالمليار جنيه	٢٠١٥	٢٠١٦	معدل النمو
اقساط الممتلكات	٤,٦١٤	٤,٩٦٥	% ٧,٦
اقساط الحياة	٨,٥٠٠	١١,٨٥٦	% ٣٩,٥
الاجمالى	١٣,١١٤	١٦,٨٢١	% ٢٨,٣

ويرجع هذا التفاوت الى تناقص الاستثمارات الجديدة، بالاضافة الى فرع النقل البحرى والذى تراجعت معدلاته نظرًا لانخفاض حركة الاستيراد والتصدير سواء لنقص السيولة الدولارية والإجراءات التحوطية التى اتخذها البنك المركزى أو للاضطرابات العالمية التى أثرت على حركة الملاحة بشكل عام.كما ان هناك عددًا من المشروعات الصناعية التى كانت قد توقفت بشكل جزئى أو كلى مما قلص من حصيلة الأقساط، إضافة إلى التأثيرات السلبية التى لحقت بقطاع السياحة. بالاضافة الى المنافسة فى الاسعار بين شركات التأمين لتحقيق خططها او منح خصومات إضافية للعملاء رغبة فى الحفاظ عليهم.

٥ - تُمَثِّل الأقساط الجديدة نسبة ٥٠ % من جملة الأقساط المُكْتَتَب فيها خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقابل نسبة ٥١,٠ % خلال نفس الفترة من العام السابق.

٦ - يلاحظ تناقص قيمة الاقساط المجددة لفرع البحرى من ١٥٦,٢مليون جنيه الى ٩٤,٤ مليون جنيه والاجبارى من ١٨,٧ مليون جنيه الى ٢,٧ مليون جنيه(تناقصت خلال يناير /اغسطس من ١٨,٧ مليون جنيه الى ٢,٢ مليون جنيه) والهندسى من ١٢١,١ مليون جنيه الى ٨٥,٥ مليون جنيه والبترول من ٦,٣ مليون جنيه الى ٣,٣ مليون جنيه

٧ - تمثل الأقساط المصدرة لفروع السيارات التكميلي والسيارات الاجباري والحريق والحوادث والطبي نسبة ٧٩,٣ % من إجمالي الأقساط المصدرة.

٨ - بلغ معدل الخسارة الفنى خلال الفترة (اقساط/تعويضات) خلال الفترة ٦٧% مقابل ٦٨% فى العام السابق.

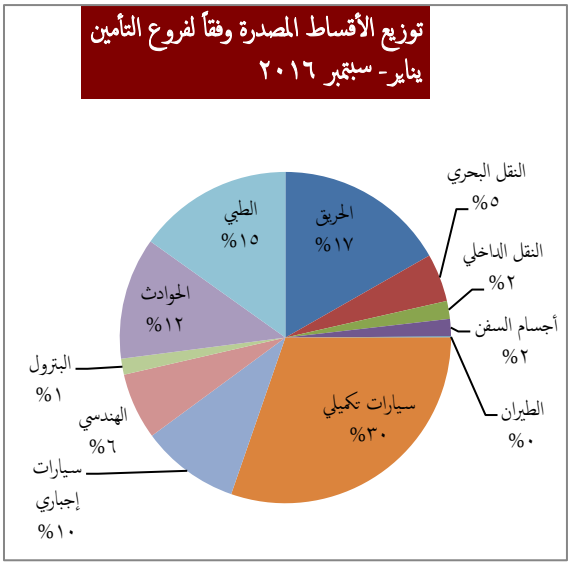

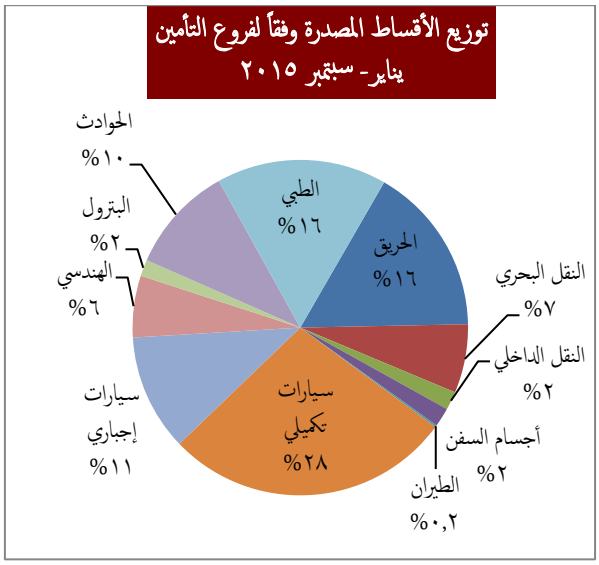

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- حقق فرع السيارات التكميلى اكبر حصة سوقية حيث تمثل اقساطه نسبة ٣٠,٣%يليه فرع الحريق بنسبة ١٦,٨% ثم الطبى ١٥,١%، ثم الحوادث ١١,٩%، ثم السيارات الاجبارى بنسبة ٩,٦%.
- تزايد حجم الاقساط المكتتب فيها لفرع الحوادث من ٤٧٧,٢ مليون جنيه الى ٥٩٠,٨ مليون جنيه، كما تزايدت الحصة السوقية له من ٦,٢% إلى ٦,٧%، بينما تناقصت الحصة السوقية لفرع البحرى من ٦,٦% الى ٤,٧%.
- كما تناقصت قيمة اقساط فرع الطيران لتبلغ ٤,٨ مليون جنيه بالمقارنة بقيمة أقساط بلغت ٧,٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى.

إصدارات التأمين التكافلي :

٣-١-١-١ إصدارات التأمين التكافلي (أشخاص):

جدول (٢-٤) بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص التكافلي يناير - سبتمبر ٢٠١٦

بيان	عدد الوثائق			الاقساط المباشرة (بالألف جنيه)			مبالغ التأمين (بالمليون جنيه)		
	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع	جديد	ساري	المجموع
فردي	٤،٤٧٤	١١٤،٠٤٠	١١٨،٥١٤	١٥,٤	٤٣٣,٩	٤٤٩,٢	١١٣٩,٦	٢٦٢٢٨,٨	٢٧٣٦٨,٤
جماعي	١٠٨	٢،٣٨٩	٢،٤٩٧	٢٤,٧	٤٤٦,٢	٤٧٠,٩	٣٦٨٢,٢	٤٣٢٨٧٣,٩	٤٣٦٥٥٦,٢
الإجمالي	**٤،٥٨٢**	**١١٦،٤٢٩**	**١٢١،٠١١**	**٤٠,٠**	**٨٨٠,١**	**٩٢٠,١**	**٤٨٢١,٨**	**٤٥٩١٠٢,٧**	**٤٦٣٩٢٤,٥**

ويلاحظ من الجدول السابق مايلى :

١. بلغ عدد الوثائق الجـــديدة والسارية لشركات التأمين التكافلي حياة خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠١٦ عـــدد **١٢١** ألف وثيقة منها عدد ١١٦ ألف وثيقة سارية وبنسبة ٩٦,٢% من إجمالي عدد الوثائق(بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ عدد ١٠٨,٦ الف جنيه).

٢. بلغت قيمة الاقساط المصدرة خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠١٦ مبلغ ٩٢٠ الف جنيه وقد توزعت بين التأمين الفردى والجماعي بنسبة ٤٨,٨% و٥١,١% لكل منهما على التوالي(بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ مبلغ ٨٣٤,٩ مليون جنيه).

٣. يمثل حجم اصدارات التأمين التكافلى اشخاص نسبة **٧,٨**% من حجم الاصدارات لشركات الاشخاص بالسوق.

١-١-١-٤ إصدارات التأمين التكافلي (ممتلكات ومسئوليات):

جدول (٢- ٥)	بيان بالإصدارات الجديدة والمُجَدَّدَة لتأمينات التكافلي الممتلكات يناير - سبتمبر ٢٠١٦								
فروع التأمين	عدد الوثائق			الاقساط المباشرة (بالألف جنيه)			مبالغ التأمين (بالمليون جنيه)		
	جديد	مُجَدَّد	المجموع	جديد	مُجَدَّد	المجموع	جديد	مُجَدَّد	المجموع
الحريق	٦,٠٤٠	٣,٥٦٨	٩,٦٠٨	٦٦,٠	٤٢,٨	١٠٨,٩	٥٩٣٩٧,٨	١٥٨١٧٥,٩	٢١٧٥٧٣,٧
النقل البحري	٢١,٤٦٠	٠	٢١,٤٦٠	١٨,١	٨,٨	٢٦,٩	٣١٤١٤,٠	٠.	٣١٤١٤,٠
النقل الداخلي	٤,٩٧٣	١٨	٤,٩٩١	٤,٩	٦,٩	١١,٧	٣٢٨٩١,٩	٤٩٨,٧	٣٣٣٩٠,٦
أجسام السفن	٣٦	٢٠	٥٦	٢,١	٩,٧	١١,٨	٧٤٥,٢	٣٧٢,٠	١١١٧,٢
الطيران	٠	٠	٠	١,١	٠.	١,١	٠.	٠.	٠.
السيارات التكميلي	٢٣,٦٣٤	٢٤,٠٩٩	٤٧,٧٣٣	١٢٣,٢	٦٢,٦	١٨٥,٨	٤٤١٩,٧	٤٣٦٣,١	٨٧٨٢,٨
السيارات الإجباري	٩٤٦,٨٥٦	٣,٩٤٧,٢١٩	٤,٨٩٤,٠٧٥	١٦٤,٤	.٨	١٦٥,٢	٣٥,٤	٧٨٤,٧	٨٢٠,١
الهندسي	٩٢١	٥١٩	١,٤٤٠	٥١,٣	٦,٥	٥٧,٨	٧٦١١٨,٦	٤٦٨٨,٦	٨٠٨٠٧,٢
البترول	٣٢	٠	٣٢	٣٥,٧	٠.	٣٥,٧	٢٥٥٩,٨	٠.	٢٥٥٩,٨
الحوادث	١٣,٤٩٤	٨,٧٠٨	٢٢,٢٠٢	٦٦,٦	٤١,٦	١٠٨,٢	٥٠٩٥٩,٢	١٤٦٣٦,٦	٦٥٥٩٥,٧
الطبي	٧١	٢٨٩	٣٦٠	٦,٧	٣٣,٣	٤٠,٠	٣٢٠,٤	٤٦,٩	٣٦٧,٣
الإجمالي	١,٠١٧,٥١٧	٣,٩٨٤,٤٤٠	٥,٠٠١,٩٥٧	٥٣٩,٩	٢١٣,٢	٧٥٣,١	٢٥٨٨٦٢,١	١٨٣٥٦٦,٦	٤٤٢٤٢٨,٧

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

١) بلغ عدد الوثائق الجـــديدة والمجددة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال يناير٢٠١٦- سبتمبر عدد ٥ مليون وثيقة تقريباً (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ عدد ٤,٥ مليون وثيقة).منها عدد ٩.٣ مليون وثيقة مجددة وبنسبة ٧٩,٦% . وقد تركزت معظم الوثائق المصدرة فى فرع السيارات الأجبارى بنسبة بلغت ٩٨% اى يتركز معظم محفظة شركات التأمين التكافلى في فرع السيارات الاجبارى.

٢) بلغ حجم الاقساط المصدرة خلال يناير ٢٠١٦-سبتمبر مبلغ **٧٥٣** الف جنيه تركزت فى فروع السيارات الاجبارى بنسبة ٢٢% و والهندسى بنسبة ١٩% بنسبة ٢٥% والحريق بنسبة ٢٠% (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ مبلغ ٦٩٠ مليون جنيه).

٣) يمثل حجم اصدارات التأمين التكافلى ممتلكات نسبة **١٥,٢**% من حجم الاصدارات لشركات الممتلكات .

١ - ٢ التعويضات :

جدول (٢-٦)	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات					
بيـان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦
عدد المطالبات المبلغة (بالألف)	١٦٩٢	٢٠٤١	٥٢١	٥٢٥	٢٢١٣	٢٥٦٦
عدد المطالبات المسددة (بالألف)	١٦١٦	١٩٣٥	٤٩٥	٨١١	٢١١١	٢٧٤٦
التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	٢٩٣٠	٣٨٥٧,٥	٣١٢٣,٣	٣٣٣٢	٦٠٥٣,٣	٧١٨٩,٥

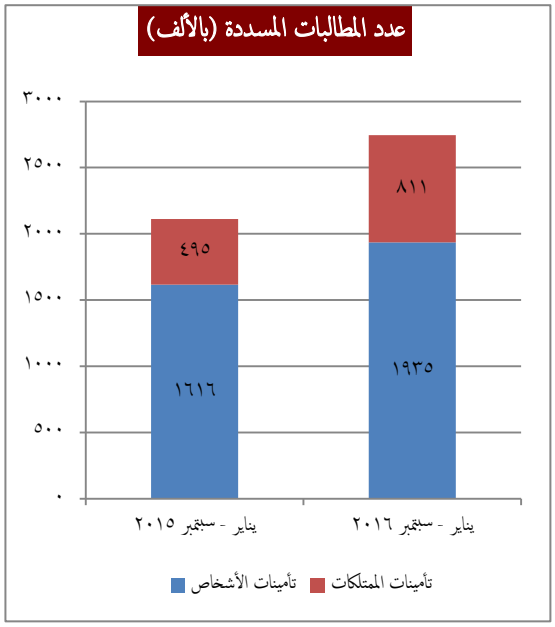

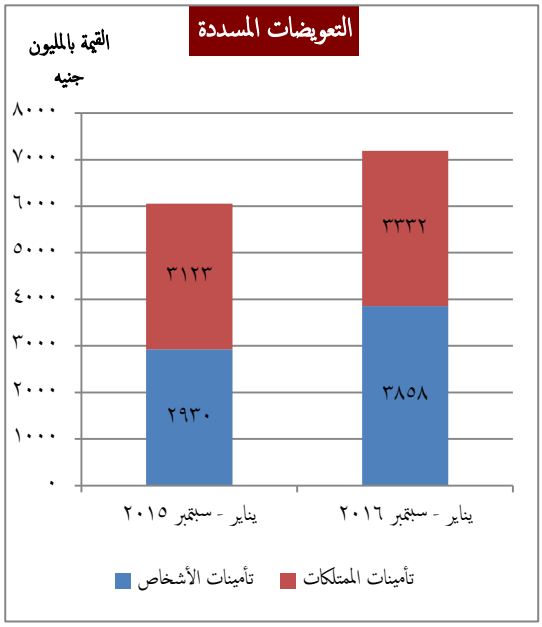

١-١-٢-١ تعويضات تأمينات الأشخاص

جدول (٢-٧)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الأشخاص					
بيان	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	
	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦
فردى	٢٨	٢٨	٢٧	٢٨	١٠٨١,٥	١٤٧٣,٣
جماعي	١٦٦٤	٢٠١٤	١٥٨٩	١٩٠٧	١٨٤٨,٥	٢٣٨٤,٢
الإجمالى	١٦٩٢	٢٠٤٢	١٦١٦	١٩٣٥	٢٩٣٠,٠	٣٨٥٧,٥

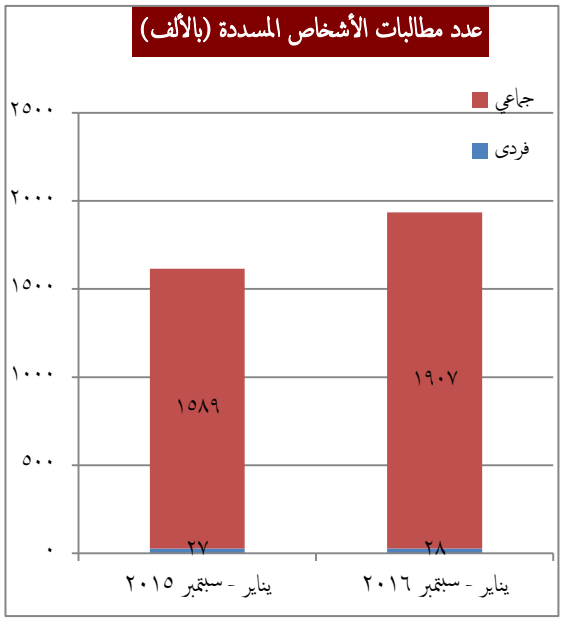

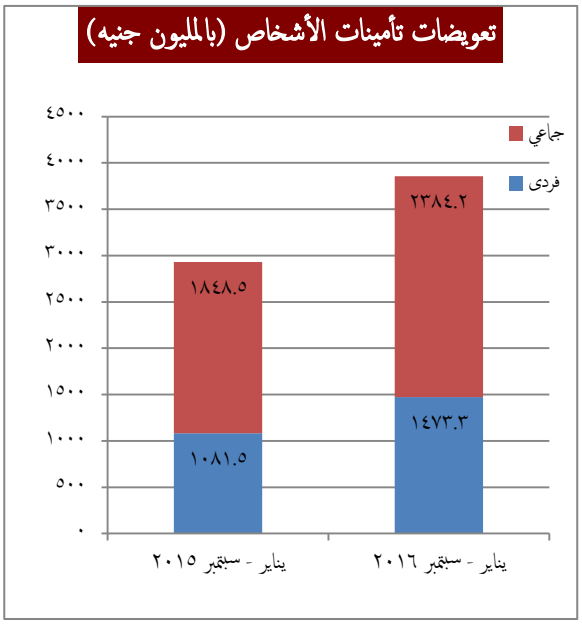

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد عدد المطالبات المُبَلَّغَة لتأمينات الأشخاص من ١,٧ مليون مطالبة إلى ٢,٠٤ مليون مطالبة تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة ٢٠,٦ % بسبب زيادة مطالبات فرع التأمين الجماعي.

٢. تزايد عدد المطالبات المُسَدَّدَة من ١,٦ مليون تعويض إلى ١,٩ مليون تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة ١٩,٦ % بسبب زيادة مطالبات فرع التأمين الجماعي.

٣. تزايد قيمة المطالبات المُسَدَّدَة لتأمينات الأشخاص من ٢,٩٣ مليار جنيه إلى ٣,٨٦ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة ٣١,٧ % وقد تركز التزايد فى المطالبات المسددة لفرع التأمين الجماعي.

١-١-٢-٢ تعويضات تأمينات الممتلكات :

جدول (٢- ٨)	بيان مقارن بتعويضات تأمينات الممتلكات					
فروع التأمين	عدد المطالبات المبلغة بالالف		عدد المطالبات المسددة		قيمة التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)	
	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦
الحريق	١,٨٨٦	١,٥٠٧	٢,٠٠٦	١,٩٤٨	٤٧٧	٥٦٦,٥
النقل البحري	٩,٥٨٧	١,٦٨٦	١,٤٣٥	١,٧٣٦	٨٢	٧٣
النقل الداخلي	٩٠٠	٦٩٩	٩٨٤	٩١٧	١٥,٤	١٦,٦
أجسام السفن	٨٨	٨٩	٦١	٦٨	٤٢,٤	٧٢,٥
الطيران	٦,٠٦٧	٥,٨٧٥	٥,١٤٣	٤,٨٧٥	٢٧	٢٥٠,٤
السيارات التكميلي	١٢٦,٩٤٨	١٣٢,٣٧٠	١٣٢,٤٦٩	١٣٧,٢٩٩	٨٣٤,٤	٩٣٢,٩
السيارات الإجباري	٨,٣٦٨	٦,٢٦١	٧,٣٣٢	٧,٠٩٥	٣٦٥,٩	٢٨٥,٩
الهندسي	٨٠٦	٧٠٥	٨٠٨	٧٥٢	٧٤,٨	١١٢,٢
البترول	١٥٤	١١٣	٦٠	١٢١	٤٤٤	١٠٣,٣
الحوادث	٦,٣٧٣	٧,٧٩٣	٦,٠٠٧	٣٣,٥٧٢	١٠٩,٣	١٦٥,٩
الطبي	٣٥٩,٧٠٣	٣٦٧,٤٦٧	٣٣٨,٩٨٩	٦٢٢,٧٩٧	٦٥١,٢	٧٥٢,٦
الإجمالي	**٥٢٠،٨٨٠,٠**	**٥٢٤،٥٦٥.٠**	**٤٩٥،٢٩٤،٥**	**٨١١،١٨٠,٠**	**٣،١٢٣,٤**	**٣،٣٣١,٨**

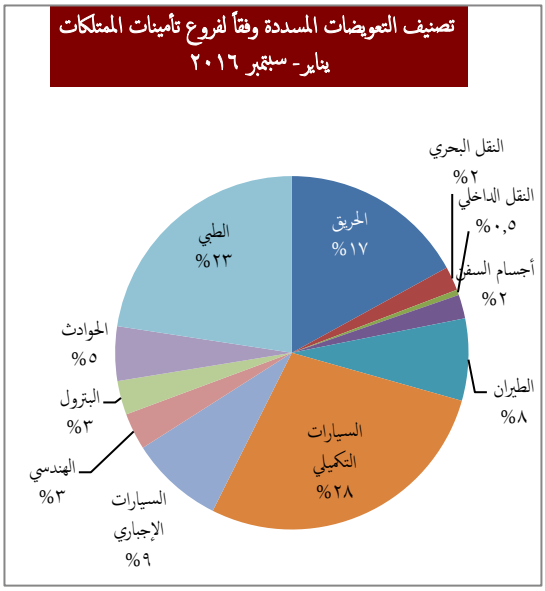

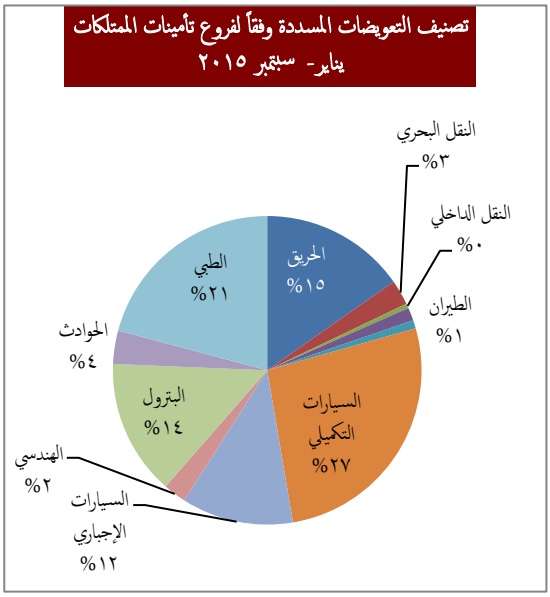

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُبَلَّغَة من ٥٢٠ ألف مطالبة إلى ٥٢٤,٦ ألف مطالبة بسبب تزايد معظم الفروع مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٢. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُسَدَّدَة من ٤٩٥ ألف تعويض إلى ٨١١ ألف تعويض ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المُسَدَّدَة في كل فروع التأمين وبخاصة (بفرع الطبي حيث تزايد من ٣٣٨ ألف تعويض إلى ٦٢٢ ألف تعويض وقد تركز هذا في شركة آروب لتأمينات الممتلكات.

٣. تزايد إجمالي قيمة التعويضات المُسَدَّدَة من ٣,١ مليار جنيه إلى ٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بسبب تزايد قيمة التعويضات المسددة لكل الفروع ما عدا البحري والسيارات الاجباري والبترول.

٤. يلاحظ تزايد قيمة التعويضات المسددة بفرع الطيران من ٢٧,٠ مليون جم إلى ٢٥٠,٤ مليون جم خلال الفترة بسبب سقوط وتحطم طائرة مصر للطيران بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٩ خلال رحلتها من باريس إلى القاهرة، (بلغت خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٨/٣١ قيمة ٢٥٧,٦ مليون جنيه) ويرجع التناقص في الشهر السابق الى قيمة المستنفدات من بيع حطام حريق طائرة مصر للطيران وكذا ورود بعض المبالغ من معيدى التامين لحادث رحلة باريس.

٥. تناقص قيمة التعويضات المسددة لفرع الاجبارى من ٣٦٥,٩ مليون جنيه الى ٢٨٥,٩ مليون جنيه كما يلاحظ ايضا انخفاض عدد المطالبات المبلغة و المسددة للفرع حيث انخفضت المطالبات المبلغة من ٨,٣٦٨ الف مطالبة الى ٦,٢٦١ الف مطالبة كما انخفض عدد المطالبات المسددة من ٧,٣٣٢ الف مطالبة الى٧,٠٩٥ الف مطالبة .

٦. تمثل التعويضات المسددة لفروع السيارات التكميلي والسيارات الاجباري والطبي والحريق والطيران نسبة ٨٣,٧% من إجمالي التعويضات المسددة.

جدول (٢- ٩)	تعويضات تأمينات الممتلكات المسددة (وفقاً لفروع التأمين)				
فروع التأمين	يناير – سبتمبر ٢٠١٥		يناير – سبتمبر ٢٠١٦		معدل التغير%
	القيمة بالمليون جنيه	الحصص السوقية%	القيمة بالمليون جنيه	الحصص السوقية%	
الحريق	٤٧٧	%١٥,٣	٥٦٦,٥	%١٧,٠	%١٨,٨
النقل البحري	٨٢	%٢,٦	٧٣,٠	%٢,٢	%١١,٠-
النقل الداخلي	١٥,٤	%٠,٥	١٦,٦	%٠,٥	%٧,٨
أجسام السفن	٤٢,٤	%١,٤	٧٢,٥	%٢,٢	%٧١,٠
الطيران	٢٧	%٠,٩	٢٥٠,٤	%٧,٥	%٨٢٧,٤
سيارات تكميلي	٨٣٤,٤	%٢٦,٧	٩٣٢,٩	%٢٨,٠	%١١,٨
سيارات إجباري	٣٦٥,٩	%١١,٧	٢٨٥,٩	%٨,٦	%٢١,٩-
الهندسي	٧٤,٨	%٢,٤	١١٢,٢	%٣,٤	%٥٠,٠
البترول	٤٤٤	%١٤,٢	١٠٣,٣	%٣,١	%٧٦,٧-
الحوادث	١٠٩,٣	%٣,٥	١٦٥,٩	%٥,٠	%٥١,٨
الطبي	٦٥١,٢	%٢٠,٨	٧٥٢,٦	%٢٢,٦	%١٥,٦
الإجمالي	**٣١٢٣,٤**	**%١٠٠,٠**	**٣٣٣١,٨**	**%١٠٠,٠**	**%٦,٧**

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- حقق فرع السيارات التكميلى اكبر حصة من التعويضات المسددة خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٦ بلغت ٢٨% بسبب ارتفاع قيمة قطع الغيار يليه فرع الطبي ٢٢,٦% بسبب ارتفاع سعر الصرف مما أدى إلى ارتفاع أسعار المستلزمات الطبية التى يتم استيرادها من الخارج مما انعكس على حجم تعويضاته كما حقق فرع الحريق ١٧%.

- تزايدت قيمة التعويضات المسددة لفرع الحوادث من ١٠٩,٣ مليون جنيه الى ١٦٥,٩ مليون جنيه وبمعدل تزايد قدره ٥١,٨%، بينما تناقصت لفرع البترول من ٤٤٤,٠ مليون جنيه الى ١٠٣,٣ مليون جنيه وبمعدل تناقص قدره ٧٦,٧% فى الفترة يناير-سبتمبر٢٠١٦.

- حقق فرع الطيران اعلى معدل تزايد فى قيمة التعويضات المسددة حيث تزايدت قيمة التعويضات من ٢٧ مليون جنيه الى ٢٧٠,٤ مليون جنيه وبمعدل تزايد قدره ٨٢٧,٤%.

تعويضات التأمين التكافلي

١-١-٢-٣ تعويضات التأمين التكافلي اشخاص :

جدول (٢- ١٠)	تعويضات التأمين التكافلي (أشخاص) يناير-سبتمبر٢٠١٦		
البيان	عدد المطالبات المبلغة	عدد المطالبات المسددة	التعويضات المسددة (بالألف جنيه)
فردى	٥١٦	٥٢٠	١٤,٨
جماعى	٥٤١١	٥٠٠٥	٢٣٢,٧
الاجمالى	٥٩٢٧	٥٥٢٥	٢٤٧,٦

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١ - بلغ عدد المطالبات المبلغة لشركات التأمين التكافلي اشخاص خلال يناير – سبتمبر ٢٠١٦ عـــدد ٥٩٢٧ مطالبة (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ عدد ٥٠٩٧ مطالبة).منها عدد ٥١٦ مطالبة فردية وبنسبة٨,٧ % . كما تركزت معظم المطالبات المبلغة فى التامين الجماعى بنسبة ٩١,٣%

٢ - بلغ عدد المطالبات المسددة لشركات التأمين التكافلي اشخاص خلال يناير- سبتمبر ٢٠١٦ عـــدد ٥٥٢٥ مطالبة(بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ عدد ٥٠٥٤ مطالبة). منها عدد ٥٢٠ مطالبة فردية وبنسبة ٩% . بينما تركزت معظم المطالبات المسددة فى التامين الجماعى بنسبة ٩١%

٣ - بلغت قيمة التعويضات المسددة لشركات التأمين التكافلي اشخاص خلال يناير- سبتمبر ٢٠١٦ قيمة ٢٤٧,٦ الف جنيه (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ مبلغ ٢٣٦,١ مليون جنيه).وقد تركزت معظم التعويضات المسددة فى التامين الجماعى بنسبة ٩٤ %.

٤ - يمثل حجم تعويضات التأمين التكافلى اشخاص نسبة ٦,٤% من حجم تعويضات الأشخاص على مستوى السوق .

٥ - بلغ معدل الخسارة الفني (تعويضات/اقساط) نسبة ٢٧%

١-١-٢-٤ تعويضات التأمين التكافلي (ممتلكات ومسئوليات)

جدول (٢- ١١)	تعويضات التأمين التكافلي الممتلكات يناير-سبتمبر ٢٠١٦		
البيان	عدد المطالبات المبلغة	عدد المطالبات المسددة	التعويضات المسددة (بالألف جنيه)
الحريق	٢٧٩	٤٣٨	١٧٨,٢
النقل البحرى	٢٧٥	٤٦٧	١٣,١
النقل الداخلى	١٢٢	٢٥٣	٢,٧
أجسام السفن	١	١	٠٠
الطيران	٠	٠	٠٠
السيارات التكميلى	٢٠١٥١	٢٠١٤٥	١٦٧,٣
السيارات الاجبارى	٢٢٣٦	٢١١٦	٧٦,٢
الهندسى	٥٧	٦٨	٥,٣
البترول	٠	٠	٠٠
الحوادث	٩٦١	٦٢٤	١١,٦
الطبى	٧٨٢٥	٧٦٥٨	٤١,٢
الاجمالى	٣١٩٠٧	٣١٧٧٠	٤٩٥,٥

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ عدد المطالبات المبلغة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠١٦ عـــدد ٣١٩٠٧ مطالبة (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ عدد٢٧ الف مطالبة).منها عدد ٢٠١٥١ الف مطالبة للسيارات التكميلى وبنسبة ٦٣% والطبى ٧٨٢٥ مطالبة بنسبة ٢٤,٥ %

- بلغ عدد المطالبات المسددة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠١٦ عـــدد ٣١٧٧٠ مطالبة مسددة (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ عدد ٢٤,٦ الف مطالبة) منها عدد ٢٠١٤٥ مطالبة للسيارات التكميلى وبنسبة ٦٣,٤% ، ثم فرع الطبى ٧٦٥٨ مطالبة بنسبة ٢٤%.

- بلغت قيمة التعويضات المسددة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال الفترة (يناير- سبتمبر) ٢٠١٦ مبلغ ٤٩٥,٥ ألف جنيه (بلغت خلال الفترة من يناير –اغسطس ٢٠١٦ مبلغ ٤١٠ مليون جنيه).وقد تركزت معظم التعويضات المسددة فى فرع الحريق بنسبة ٣٥,٩% ثم السيارات التكميلي بنسبة ٣٣,٧% ثم فرع الإجباري بنسبة ١٥,٣%

- يمثل حجم تعويضات التأمين التكافلى ممتلكات نسبة ١٠,٤% من حجم تعويضات السوق لشركات التأمين ممتلكات.

- بلغ معدل الخسارة الفنى (تعويضات/اقساط) نسبة ٣٣,٨ %.

١-١-٣ الإلغاءات :

جدول (٢ – ١٢)	بيان مقارن بالإلغاءات					
بـــــيان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالي	
	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦	يناير - سبتمبر ٢٠١٥	يناير - سبتمبر ٢٠١٦
عدد الوثائق الملغاة (بالألف)	٥٠	٧٢	١٥٠	١٦٥	٢٠٠	٢٣٧

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١. تزايد عدد الوثائق المُلْغَاة لإجمالي تأمينات الأشخاص والممتلكات من ٢٠٠ ألف وثيقة إلى ٢٣٧ ألف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركزت هذه الإلغاءات في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لشركات تأمينات الأشخاص، بسبب إستحواذ الشركتان على نصيب الاكبر من الإصدارات نفسها ومن الحصة السوقية على مستوى السوق. وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناءاً على طلب العميل بسبب منافسة الاوعية الادخارية الاخرى أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق كما ان معظم تلك الالغاءات تركزت في فرع السيارات التكميلى، خاصة أن أغلب وثائقها ترتبط بالقروض البنكية ويتوقف العميل عن سداد قسط الوثيقة أو الغاؤها بمجرد الانتهاء من سداد أقساط القرض الممنوح من أحد البنوك.

٢. يُمَثِّل عدد وثائق تأمينات الممتلكات المُلْغَاة نسبة ٦٩,٨ % من إجمالي عدد الوثائق المُلْغَاة خلال الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠، بينما تُمَثِّل إلغاءات تأمينات الحياة نسبة ٣٠,٢ %.

١ ٤ ١ دراسة ترتيبات إعادة التأمين :

بيان بالوثائق والتغطيات الواردة بشان دراسة ترتيبات إعادة التأمين تمهيداً لاعتمادها خلال أكتوبر ٢٠١٦
وثيقة تأمين التخريب والارهاب (المسئولية الشاملة)
وثيقة تأمين العنف السياسي (لشاملة الحرب/ الحرب الاهلية)
وثيقة تأمين جميع الاخطار المادية للممتلكات وتوقف الاعمال
وثيقة تأمين المسئولية المدنية العامة الشاملة
وثيقة فائض تأمين العنف السياسي
وثيقة تأمين اخطاء المهنة الخاصة بمشروع أنفاق بورسعيد
وثيقة تأمين مسئولية صاحب العمل
وثيقة تأمين النقل النهري (بضائع)
وثيقة تأمين المسئولية المهنية لأخطاء المهن الطبية والمسئولية المدنية العامة
تسعير العقد التأمين الجماعي المؤقت الخاص بالسادة العاملين بشركة النيل لصناعة

١-٢ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

جدول(٢-١٤)	عمليات فحص شركات التأمين		
البيان	يناير -أكتوبر ٢٠١٦	يناير -أكتوبر ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص (مكتبي)	٩٣	٩٣	%٠,٠
فحص (ميداني)	٣٢	٣١	%٣,٢
فحص مفاجئ (ميداني)	١٠	٨	%٢٥,٠
فحص شكوى (ميداني)	٩	٧	%٢٨,٦
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٧١	٦٦	%٧,٦

١-٢-٢ فحص شركات الوساطة في التأمين

جدول(٢-١٥)	عمليات فحص شركات الوساطة فى التأمين		
يناير - يوليو٢٠١٥	يناير -أكتوبر ٢٠١٦	يناير -أكتوبر ٢٠١٥	معدل التغير %
فحص دوري	٢٨	٢٦	%٧,٧
فحص مفاجئ	٠	٠	-
الإجمالي	٢٨	٢٦	%٧,٧

٢. صناديق التأمين الخاصة :

الفحص

جدول (٢ -١٩)	فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيـان	يناير - أكتوبر ٢٠١٥	يناير-أكتوبر ٢٠١٦	معدل التغير %
فحص مكتبى	٢٣٣	٢٠٦	%١١,٦-
فحص ميدانى	٢١١	١٩٣	%٨,٥-
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٠٨	١١٩	%١٠,٢
غلق مقار الصناديق	٠	٤	--
تصفية صناديق	٠	٠	--
شطب صناديق	٣	٠	%١٠٠,٠-
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	٣٧٠٧,٧	٤٠٩٨,١	%١٠,٥
بيان الشكاوى التى وردت للإدارة	١٦	١٥	%٦,٣-

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة من أول العام حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ بما يلي :

- **فحص مكتبي** لعدد **٢٠٦** صندوق تأمين خاص ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والأيضاًحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التى توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكتبي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .

- **فحص ميداني** لعدد **١٩٣** صندوق تأمين خاص تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .

- **الموافقة على استثمارات** بلغت **٤,١** مليار جنيه و تتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

تسجيل الصناديق:

جدول (٢-٢٠)	تسجيل صناديق التأمين الخاصة		
البيان	يناير - أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	معدل التغير%
تسجيل جديد	١٩	٢٣	%٢١,١
تعديل أنظمة أساسية	١٣٦	١٢٨	%٥,٩-
شطب	١٠	٤	%٦٠,٠-

- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

شركات التأمين وإعادة التأمين

بلغ عدد شركات التأمين وإعادة التأمين المسجلة حتى نهاية أكتوبر٢٠١٦ (٣٣) شركة تأمين ، **وجمعية تأمين تعاوني واحدة**، هذا بالإضافة إلى **شركة ذات طبيعة خاصة** وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .

مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

بلغ عدد مجمعات التأمين ٤ مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم ٤ صناديق تأمين حكومية .

وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات الوساطة التأمينية في نهاية أكتوبر ٢٠١٦ (٥٩) شركة مقارنة بعدد (٥٤) شركة وساطة في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ .

وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢-١٦)	تسجيل وسطاء التأمين		
البيان	يناير-	يناير-	معدل التغير%
العدد السارى أول العام	٧٦٦٤	٧٨٨٧	%٢,٩
تسجيل جديد	٧٧٤	٩٢٤	%١٩,٤
إعادة قيد	٣١٤	٢٨٣	%٩,٩-
شطب	-٩٦٦	-٧٩٧	%١٧,٥-
العدد الساري فى نهاية الفترة	٧٧٨٦	٨٢٩٧	%٦,٦

جدول (٢-١٧)	أسباب شطب وسطاء التأمين		
البيان	يناير-	يناير –	معدل
شطب بسبب عدم التجديد	٦٥٥	٤٩٩	%٢٣,٨-
شطب بسبب عدم استيفاء مستندات	٢٩٣	٢٨٦	%٢,٤-
شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة	٠	١	!٠DIV/#
شطب بناء على طلبهم	٢	٢	%٠,٠
شطب بسبب الوفاة	١٦	٨	%٥٠,٠-
شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠	٠	١	!٠DIV/#
إجمالى العدد المشطوب	٩٦٦	٧٩٧	%١٧,٥-

خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار (٥٨) شركة في نهاية أكتوبر٢٠١٦ مقارنة بعدد (٥٣) شركة في نهاية أكتوبر٢٠١٥ .

خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢ - ١٨)	عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)		
البيان	يناير- أكتوبر٢٠١٥	يناير – أكتوبر٢٠١٦	معدل التغير %
العدد السارى أول	٤٢٣	٣٩٢	-٧%
تسجيل جديد	٥	٢٢	٣٤٠%
إعادة قيد	١٤	١١	-٢١%
شطب	-٤٠	-٤٥	١٣%
العدد السارى فى نهاية	٤٠٢	٣٨٠	-٥%

خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات الخبرة الاستشارية التأمينية في نهاية أكتوبر٢٠١٦ عدد **١٣** شركة مقارنة بعدد ١٢ شركة في نهاية أكتوبر٢٠١٥.

خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ (٣٢٨ خبيراً) مقارنة بعدد ٣٢١ خبير استشاري في أكتوبر٢٠١٥.

الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد الخبراء الاكتواريين في نهاية أكتوبر٢٠١٦ (٣٩ خبيراكتواري) مقارنة بعدد ٣٧ خبير اكتواري في أكتوبر٢٠١٥.

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى

أهم المؤشرات

جدول (٣-١)	بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقارى					
البيـان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير - أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير %	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى أكتوبر ٢٠١٥	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير %
اجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	٧٣١,٩	٧٨٣,١	%٧,٠	٥٥٦٨	٦٦٠٠	%١٨,٥
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٥٤٨	٢٨١٧	%١٠,٦
اجمالى قيمة إعادة التمويل العقارى (مليون جنيه)	١٠٨	١٣٢	%٢٢,٢	٩٠٨	١٠٥٤	%١٦,١
عدد المستثمرين (العقود)	٣١٣٦	٢١٢٧	%٣٢,٢-	٣٩١٥٢	٤١٥٦٤	%٦,٢

١. تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقارى

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ مبلغ ٧٨٣ مليون جنيه مقابل ٧٣٢ مليون جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٥، بمعدل زيادة قدرها ٧%.

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتي نهاية أكتوبر ٢٠١٦ ما قيمته ٦,٦ مليار جنيه مقابل ٥,٥٧ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ ، بمعدل زيادة ١٨,٥ %.

٢. تطور النشاط فيما يخص إجمالى أرصدة التمويل العقارى

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ ما قيمته ٢,٨٢ مليار جنيه مقابل ٢,٥٥ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ ، بمعدل زيادة ١٠,٦%

٣. تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

بلغ حجم إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ مبلغ ١٣٢ مليون جنيه . وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتى أكتوبر ٢٠١٦ ما قيمته ١,٠٥ مليار جنيه مقابل ٩٠٨ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥، بمعدل زيادة ١٦ %.

٤. تطور النشاط فيما يخص عدد العقودالجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ٢١٢٧ عقداً (مستثمر جديد) من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦، وذلك مقابل ٣١٣٦ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ بمعدل انخفاض ٣٢% ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٤١٥٦٤ عقد (مستثمر) مقارنة بعدد ٣٩١٥٢ في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ بمعدل زيادة ٦,٢%.

٥. تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهرى

جدول (٣ – ٢)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه				
الدخل الشهرى بالجنيه*	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
حتى ٢٥٠٠ ج	١٧,٥	%٢,٤	٢,٧	%٠,٣	%٨٤,٦-
أكبر من ٢٥٠٠–٣٥٠٠ ج	١٢,٢	%١,٧	١٠,٨	%١,٤	%١١,٥-
أكبر من ٣٥٠٠ ج	٧٠٢,٢	%٩٥,٩	٧٦٩,٦	%٩٨,٣	%٩,٦
الإجمالي	٧٣١,٩	%١٠٠	٧٨٣,١	%١٠٠	%٧,٠

* تم تعديل شرائح الدخل الشهري لتبدأ من(٢٥٠٠ ج فأقل) بدلاً من (٢٢٥٠ج فأقل) ، و تنتهي بشريحة الدخل (أكبر من ٣٥٠٠ج) بدلاً من (أكبر من ٣٠٠٠ج) .

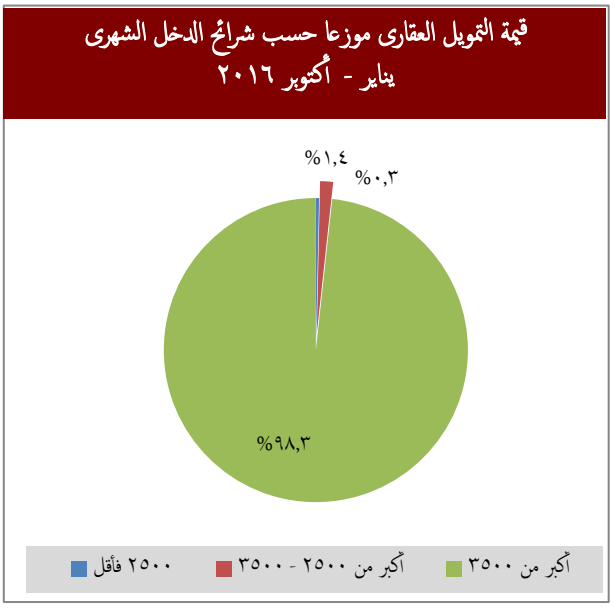

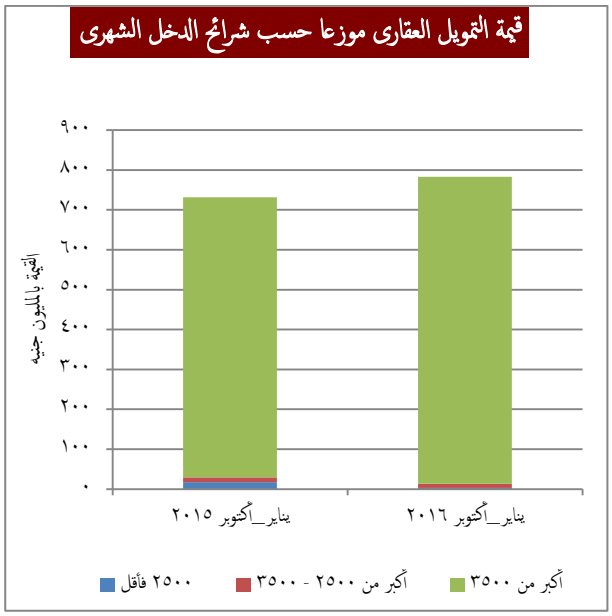

يتضح من الجدول و الرسم البياني السابق :

استحواذ فئات الدخل أكبر من ٣٥٠٠ جنيه شهرياً على نسبة ٩٨ % من إجمالي قيمة التمويل الممنوح حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ والبالغ قيمته ٧٨٣,١مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ على ٩٦ %من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ٧٣٢ مليون جنيه.

جدول (٣-٣)	عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري				
الدخل الشهري بالجنيه	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير %
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
٢٥٠٠ ج فأقل	٣٧٣	%١١,٩	٦٠	%٢,٨	%٨٣,٩-
أكبر من ٢٥٠٠ – ٣٥٠٠ ج	١٧٥	%٥,٦	١٦٢	%٧,٦	%٧,٤-
أكبر من ٣٥٠٠ ج	٢٥٨٨	%٨٢,٥	١٩٠٥	%٨٩,٦	%٢٦,٤-
الإجمالي	٣١٣٦	%١٠٠	٢١٢٧	%١٠٠	%٣٢,٢-

* تم تعديل شرائح الدخل الشهري لتبدأ من(٢٥٠٠ ج فأقل) بدلاً من (٢٢٥٠ج فأقل) ، و تنتهي بشريحة الدخل (أكبر من ٣٥٠٠ج) بدلاً من (أكبر من ٣٠٠٠ج) .

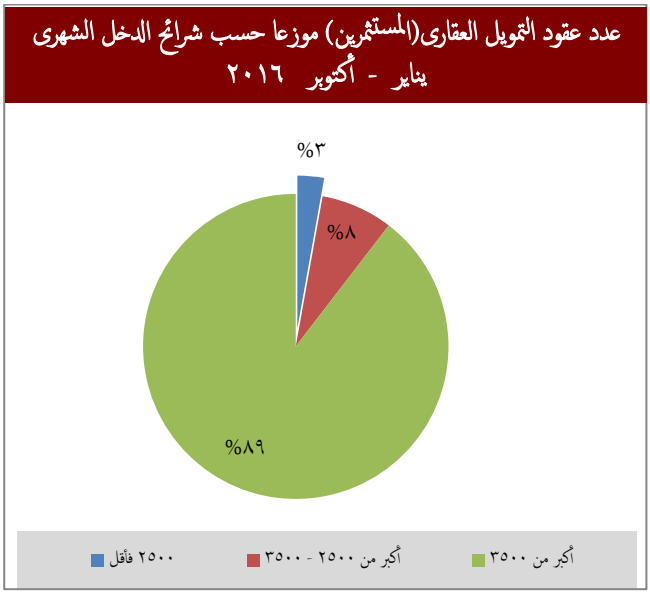

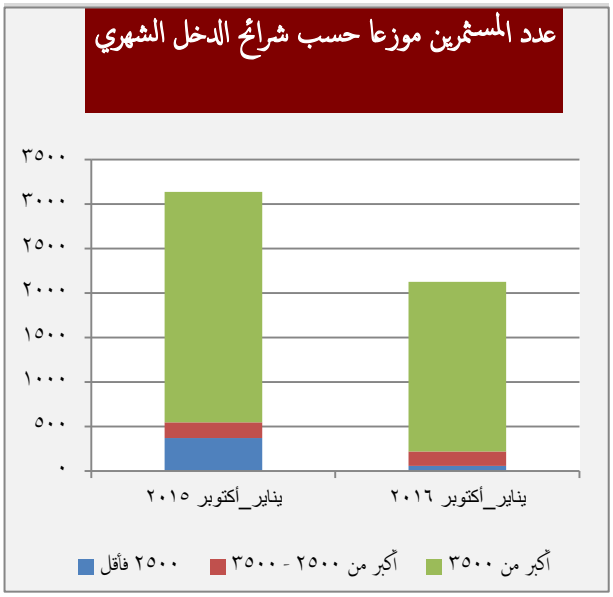

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

مثل عدد العقود في فئة الدخل أكبر من ٣٥٠٠ جنيه شهرياً نسبة ٨٩ %من إجمالي عدد العقود من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ والبالغ عددهم ٢١٢٧ عقداً ، بينما كانت تمثل ٨٢,٥% من إجمالي العقود في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ والتي كان عددها ٣١٣٦ عقداً .

٦. تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (٣-٤)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة القيمة بالمليون جنيه				
فئة المساحات م٢	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
٦٦م٢ فأقل	٢٦,٠	%٣,٦	٢١,٧	%٢,٨	%١٦,٥-
من ٦٦- ٨٦ م٢	٣٢,٦	%٤,٥	٥٤,٣	%٦,٩	%٦٦,٦
أكبر من ٨٦ م٢	٦٧٣,٣	%٩٢,٠	٧٠٧,١	%٩٠,٣	%٥,٠
الاجمالى	٧٣١,٩	%١٠٠,٠	٧٨٣,١	%١٠٠,٠	%٧,٠

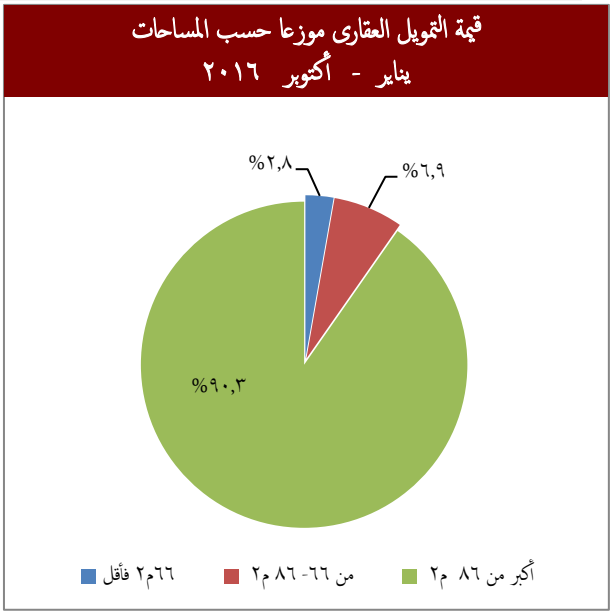

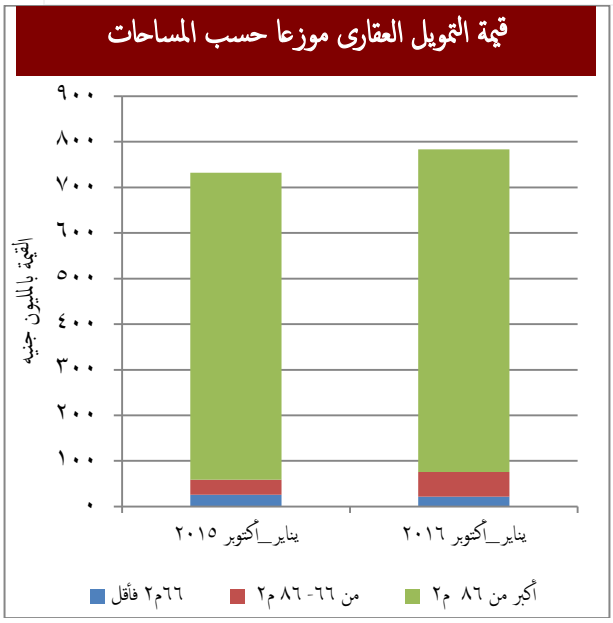

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة المساحة أكبر من ٨٦ م٢ على نسبة ٩٠% من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ والبالغ قيمته ٧٨٣,١مليون جنيه ، بنسبة ارتفاع قدرها ٧% عن الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ والتي مثلت فيها هذه الفئة ٩٢ % من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح وقدره ٧٣٢ مليون جنيه.

جدول (٣-٥)	عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة				
فئة المساحات م٢	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية	العدد	أهمية نسبية	
أقل ٦٦م٢	٢٥٧	%٨,٢	٩٢	%٤,٣	%٦٤,٢-
من ٦٦-٨٦ م٢	٧٧٧	%٢٤,٨	٦٦٤	%٣١,٢	%١٤,٥-
أكبر من ٨٦ م٢	٢١٠٢	%٦٧,٠	١٣٧١	%٦٤,٤	%٣٤,٨-
الإجمالى	٣١٣٦	%١٠٠	٢١٢٧	%١٠٠	%٣٢,٢-

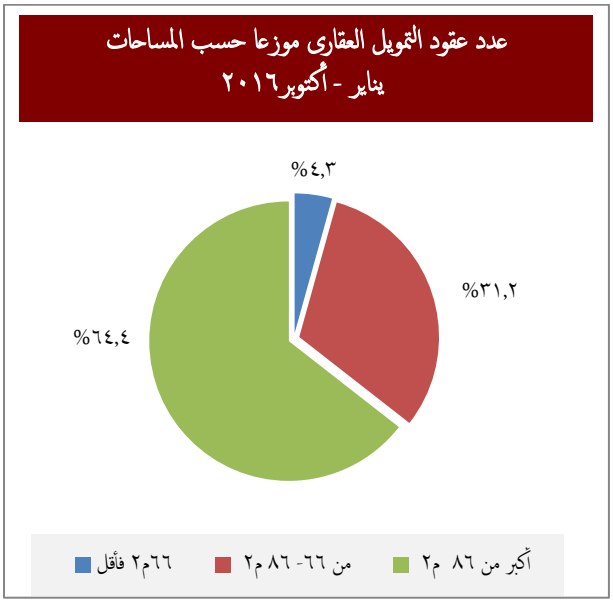

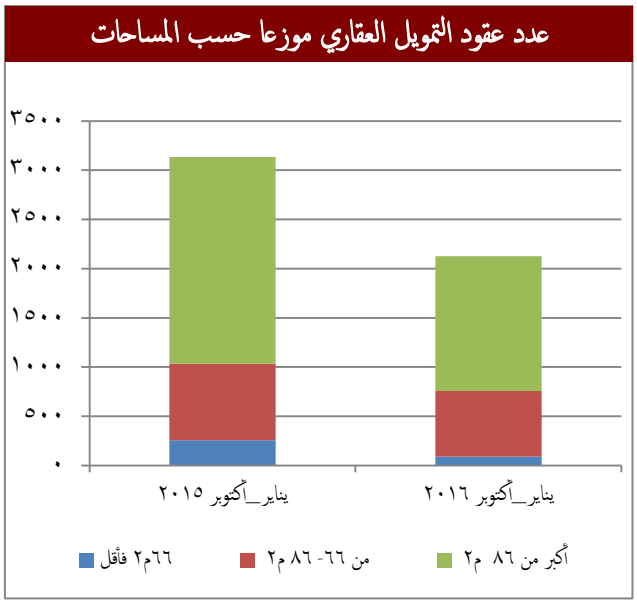

يتضح من الجدول السابق :

- انخفاض عدد العقود (المستثمرين) ذات فئة المساحة (أقل ٦٦ م٢) من ٢٥٧ عقداً في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٩٢ عقداً في نهاية أكتوبر ٢٠١٦ بمعدل انخفاض ٦٤% .

- انخفاض عدد العقود (المستثمرين) ذات فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) من ٢١٠٢ عقداً في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٣٧١ عقداً في نهاية أكتوبر ٢٠١٦ بمعدل انخفاض ٣٥%.

- انخفاض عدد العقود (المستثمرين فئة المساحة (٦٦-٨٦ م٢) من ٧٧٧ عقداً في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٦٦٤ عقداً في نهاية أكتوبر ٢٠١٦ بمعدل انخفاض ١٤,٥%.

٧. تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

جدول (٣-٦)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام				
الغرض	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية	
سكنى	٦٨٩,٥	%٩٤,٢	٧٤٢,٩	%٩٤,٩	%٧,٧
أخرى	٤٢,٤	%٥,٨	٤٠,٢	%٥,١	%٥,٢-
الإجمالي	٧٣١,٩	%١٠٠	٧٨٣,١	%١٠٠	%٧,٠

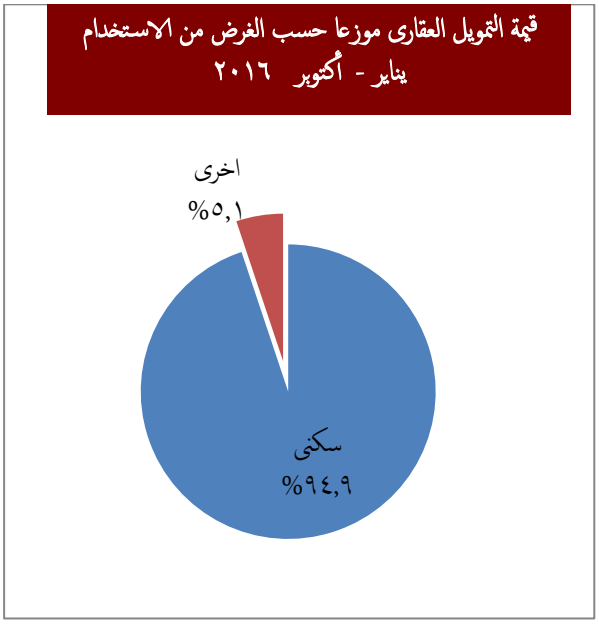

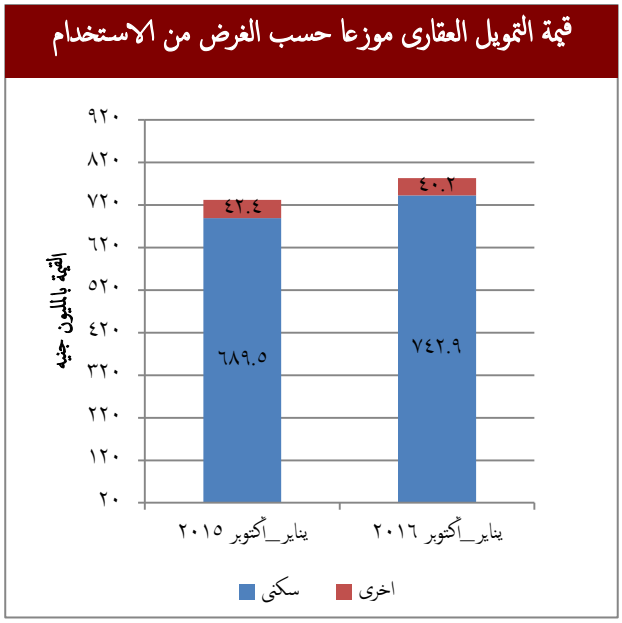

يتضح من الجدول السابق أنه خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦

ارتفعت قيمة الوحدات السكنية إلى ٧٤٢,٩ مليون جنيه مقارنة ب ٦٨٩,٥ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ بمعدل ارتفاع ٧,٧ % و احتلت نسبة ٩٥ %من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال هذه الفترة مقارنة بنسبة ٩٤% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥.

جدول (٣-٧)	عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				
نوع الغرض	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	٣٠٩٦	%٩٨,٧	٢٠٩٥	%٩٨,٥	%٣٢,٣-
أخرى	٤٠	%١,٣	٣٢	%١,٥	%٢٠,٠-
الإجمالي	٣١٣٦	%١٠٠	٢١٢٧	%١٠٠	%٣٢,٢-

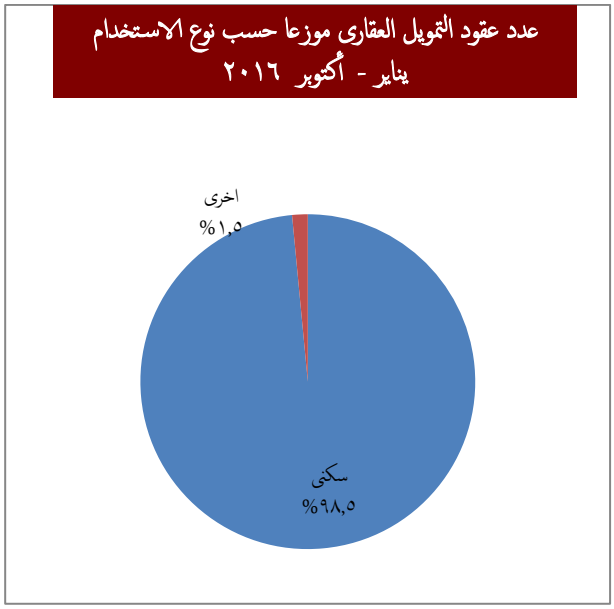

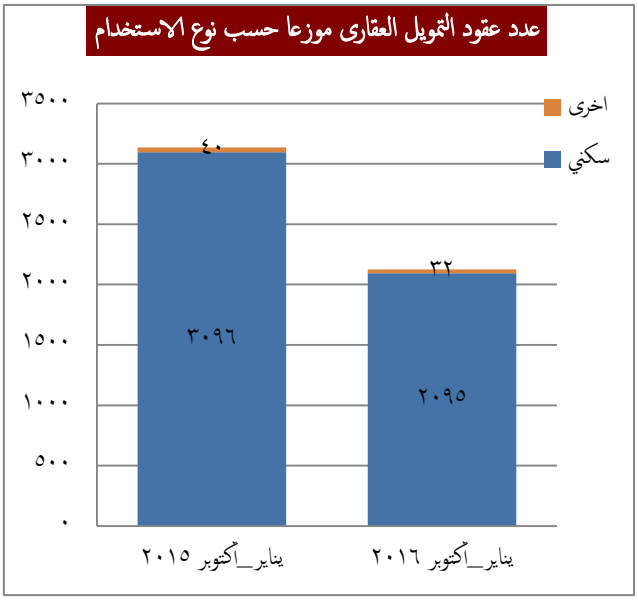

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

انخفاض عدد عقود التمويل العقاري من ٣٠٩٦ (في نهاية أكتوبر ٢٠١٥) إلى ٢٠٩٥ عقداً (في نهاية أكتوبر ٢٠١٦) بينما ظلت النسبة التي تحتلها من إجمالي العقود ثابتة عند ٩٩% حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

٨. تطور النشاط فيما يخص نوع العميل

جدول (٣-٨)	قيمة التمويل العقاري موزعاًحسب نوع العميل القيمة بالمليون جنيه				
نوع العميل	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية	العدد	أهمية نسبية	
عادى	٢٨١,٤	%٣٨,٤	٢٤٠,٥	%٣٠,٧	%١٤,٥-
عميل صندوق *	٠,٦	%٠,١	٠,٤	%٠,١	%٣٣,٣-
محافظ مشتراة	٤٤٩,٩	%٦١,٥	٥٤٢,٢	%٦٩,٢	%٢٠,٥
الإجمالي	٧٣١,٩	%١٠٠	٧٨٣,١	%١٠٠	%٧,٠

* عملاء شركات التمويل العقارى فقط بدون عملاءالبنوك

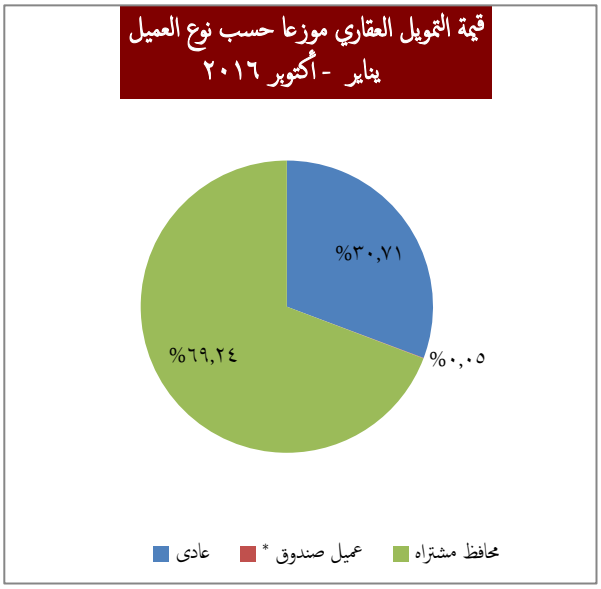

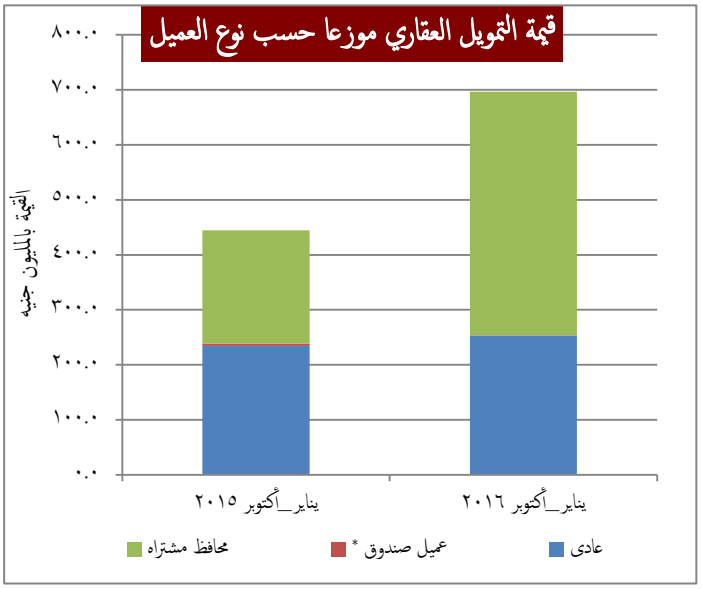

يتضح من الجدول و الرسم البياني السابق ما يلي :

يعد عميل المحافظ المشتراة أكثر العملاء استفادة من التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري حيث حصل على ٦٩% منه ، يليه العميل العادى بنسبة ٣١%، ثم عميل الصندوق " أي عملاء شركات التمويل العقارى فقط بدون عملاء البنوك " بنسبة بلغت ٠,٠٥ % .

جدول (٣-٩)	عدد عقود التمويل العقاري موزعاًحسب نوع العميل				
نوع العميل	يناير - أكتوبر ٢٠١٥		يناير - أكتوبر ٢٠١٦		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية	العدد	أهمية نسبية	
عادى	١٢٤	%٤,٠	١١٦	%٥,٥	%٦,٥-
عميل صندوق *	١٠	%٠,٣	٥	%٠,٢	%٥٠,٠-
محافظ مشتراه	٣٠٠٢	%٩٥,٧	٢٠٠٦	%٩٤,٣	%٣٣,٢-
الإجمالي	٣١٣٦	%١٠٠	٢١٢٧	%١٠٠	%٣٢,٢-

* عملاء شركات التمويل العقارى فقط بدون عملاء البنوك

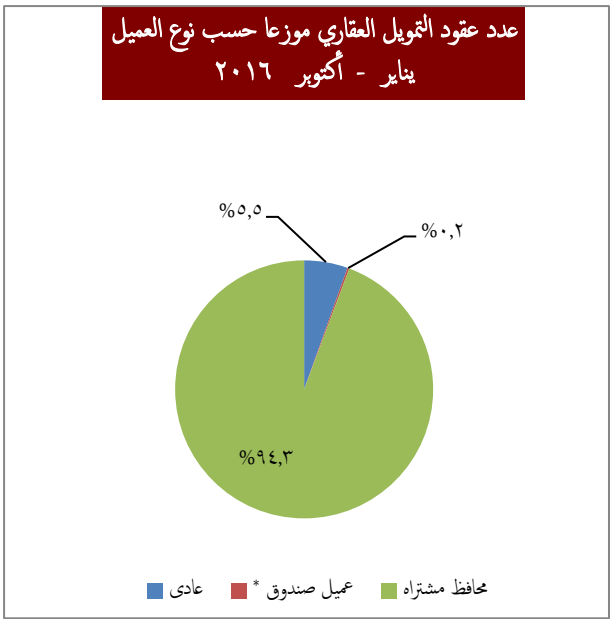

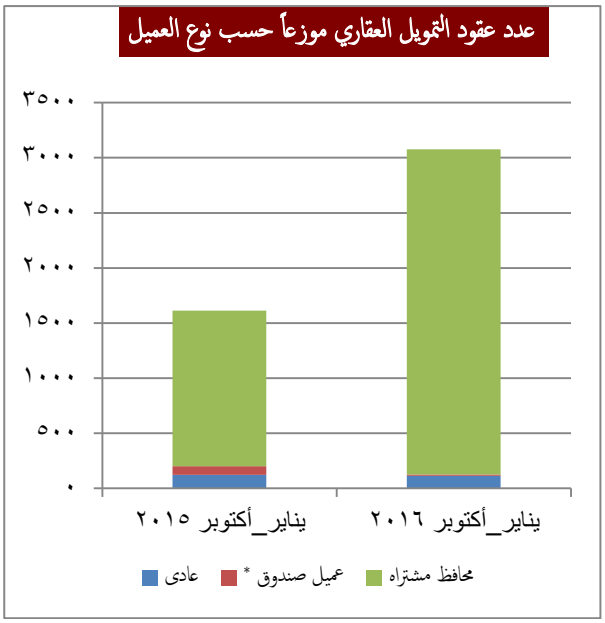

يتضح من الجدول و الرسم البياني السابق ما يلي :

استحوذ عميل المحافظ المشتراه من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ على نسبة ٩٤ % من عدد العقود ، يليه العميل العادي بنسبة ٥,٥ %، ثم عميل صندوق بنسبة ٠,٢%، .

٩. شركات التمويل العقاري

جدول (٣-١٠)	شركات التمويل العقاري				
البيان	يناير - أكتوبر ٢٠١٥	يناير - أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير %	تراكمياً حتى أكتوبر ٢٠١٥	تراكمياً حتى أكتوبر ٢٠١٦
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	٠	٠	٠	١٣	١٤
إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢.٥٣	١٨.٣

١٠. قيد المهنيين

جدول (٣-١١)	عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري			
البيان	في أكتوبر ٢٠١٥	في أكتوبر ٢٠١٦	حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٥	حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦
وسطاء التمويل العقاري	٠	٠	٢١٤	٢١٤
خبراء التقييم العقاري	٠	٢	١٨٧	١٩١
الوكلاء العقاريين	٠	٠	١٨١	١٦٨

رابعاً : نشاط التأجير التمويلي

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي

شهدت الفترة (يناير- أكتوبر) ٢٠١٦ ارتفاعًا طفيفًا في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلي مقارنةً بالفترة المناظر من عام ٢٠١٥، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط خلال هذه الفترة :

عدد وقيمة العقود

جدول (٤-١)	تطور نشاط التأجير التمويلى		
البيان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير %
عدد العقود	٢٢١٦	١٩٦٤	-١١,٤
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	١٥٩٢٢	١٦٧١٩	٥,٠

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى ١٦،٧١٩ مليار جنيه مقارنةً بـ ١٥،٩٢٢ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ٥,٠% .
- انخفاض عدد العقود ليصل إلى ١٩٦٤ عقداً مقارنةً بـ ٢٢١٦ عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل انخفاض قدره ١١,٤%.

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لقيمة العقود

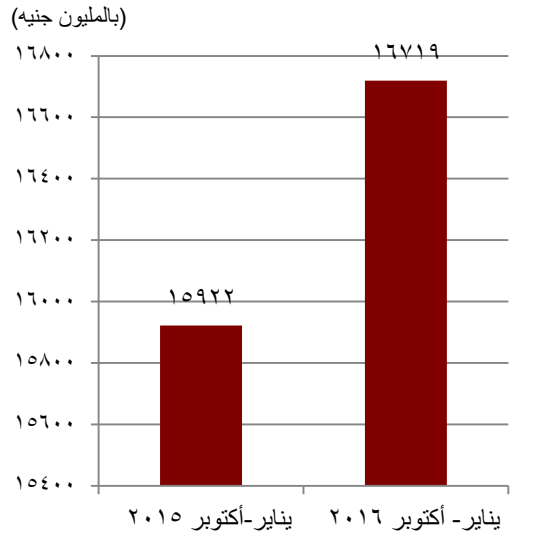

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

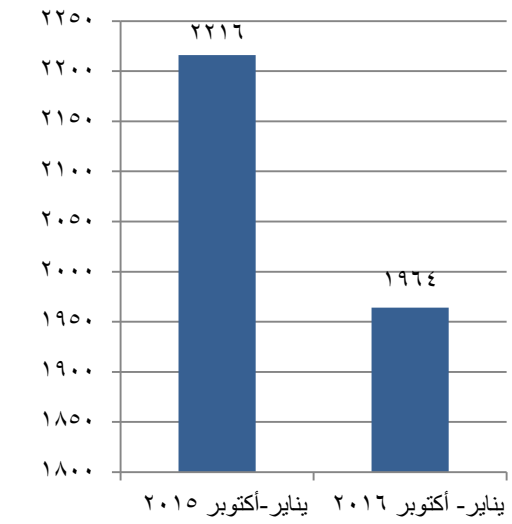

تصنيف النشـاط

جدول (٤-٢)	تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط					
م	النشـاط	يناير-أكتوبر ٢٠١٥			يناير-أكتوبر ٢٠١٦		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	عقارات وأراضي	١٥٠	٦٢٨٦,٢٨	٣٩,٤٨	١٩٣	١١٧٨٥,٣٥	٧٠,٤٩
٢	آلات ومعدات	٣٠٥	١٣١٨,٥٦	٨,٢٨	٢٢٧	١٥١٤,٠٧	٩,٠٦
٣	سيارات نقل	٨١٤	١٢٣٠,٩٧	٧,٧٣	٦٥٦	١٤٠٩,٠٤	٨,٤٣
٤	معدات ثقيلة	١٥٢	٥٧٩٠,٥٥	٣٦,٣٧	٢٠٨	٩١١,٣٦	٥,٤٥
٥	سيارات ملاكي	٥٤٤	٣٦٥,١٨	٢,٢٩	٥٠٧	٤٥٦,٩٧	٢,٧٣
٦	خطوط انتاج	٧٧	٦٣٠,٤٦	٣,٩٦	٥٢	٤٠٩,٥٥	٢,٤٥
٧	بواخر	٣	٤٧,٦	٠,٣	٧	١٠٥,٣	٠,٦٣
٨	أجهزة مكتبية	١٢٩	١٠٨,٩	٠,٦٨	٨٣	٦١,١٨	٠,٣٧
٩	المال المعنوي	١	١,٣٥	٠,٠١	١	٤,٦١	٠,٠٣
١٠	أخرى	٤١	١٤٢,١٣	٠,٨٩	٣٠	٦١,٣٤	٠,٣٧
	الإجمالى	٢٢١٦	١٥٩٢١,٩٨	١٠٠,٠٠	١٩٦٤	١٦٧١٨,٧٧	١٠٠,٠٠

- شهدت الفترة محل الدراسة استحواذ نشاط العقارات والأراضي على مركز الصدارة فى قائمة التصنيفات مسجلاً **١١,٧** مليار جنيه بنسبة **٧٠**%.

- تلاه فى الترتيب نشاط الآلات والمعدات باستحواذه على **٩**% من إجمالى قيمة العقود وبقيمة بلغت **١,٥** مليار جنيه. وحل فى الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت **١,٤** مليار جنيه وبنسبة **٨**% من إجمالى قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط يناير-أكتوبر ٢٠١٦

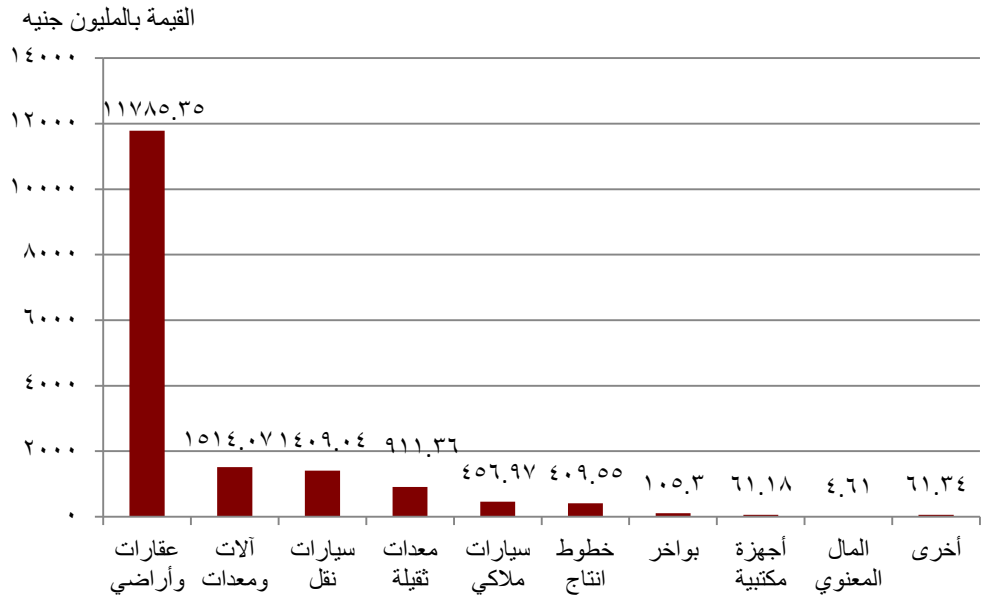

عددعقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط يناير-أكتوبر ٢٠١٦

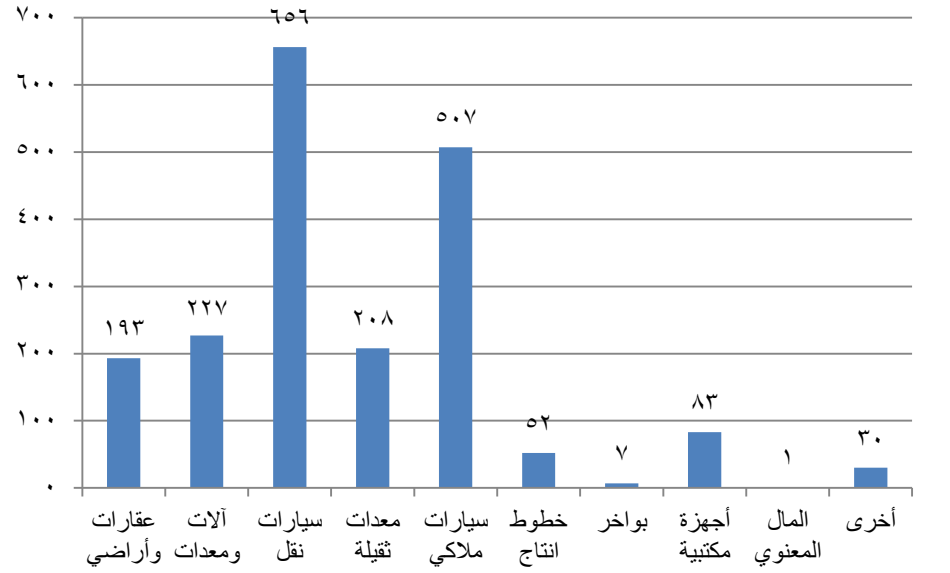

شركات التأجير التمويلي

جدول (٤-٣)	شركات التأجير التمويلى	
بيان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦
عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر	٢١٩	٢٢٣
عدد الشركات العاملة خلال الشهر	٢٤	٢٨

- بلغ عدد الشركات المقيدة فى سجلات الهيئة خلال الفترة محل الدراسة ٢٢٣ شركة حيث شهد شهر أكتوبر تسجيل شركة إيزيليس للتأجير التمويلي، بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ٢٨ شركة تأجير تمويلى مقابل ٢٤ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% عدد ١٥ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٣ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة **شركة كوربليس** باستحواذها على حصة سوقية بلغت ١٦%، تليها **شركة جي بي** بنسبة ١٢% ، لتأتى **شركة جلوبال ليس** فى الترتيب الثالث بنسبة ١٠% من إجمالى قيم العقود بالسوق حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦.

- ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة يناير- أكتوبر ٢٠١٦ مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠١٥ :

جـدول (٤-٤)

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً

م	الشـركة	يناير - أكتوبر ٢٠١٥			يناير - أكتوبر ٢٠١٦		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر(كورب	١٩٤	١٢٤٠,٥٠	٧,٧٩	١٧١	٢٦٦٦,٩٢	١٥,٩٥
٢	جى بى للتأجير التمويلى	١٣١	١٠١٩,٦٢	٦,٤٠	١١٩	٢٠٥٧,١٧	١٢,٣٠
٣	جلوبال ليس للتأجير التمويلى	٣٣	١٧٩,١٥	١,١٣	٧٣	١٥٢٩,٧٠	٩,١٥
٤	الدولية للتأجير التمويلى - انكوليس	٢٤٠	١٣٩٢,٦٠	٨,٧٥	١٧٣	١٤١٢,٩	٨,٤٥
٥	التوفيق للتأجير التمويلى	١٧٩	٩٦٨,٧٣	٦,٠٨	١٢٢	١٣٥٠,٤٧	٨,٠٨
٦	المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلى	٢٥	٥٠٦,٢٥	٣,١٨	١٤٨	١٣٣٤,٨٨	٧,٩٨
٧	تكنوليس للتأجير التمويلي	٢٤	٦٨٣,٢٣	٤,٢٩	١١	١١٩٠,٠٩	٧,١٢
٨	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٦٤٢	١٥٦٦,١٤	٩,٨٤	٤٤١	١١٠٢,٩٦	٦,٦٠
٩	الاهلى للتأجير التمويلى	٤٤	١٣١٨,٦٣	٨,٢٨	٤٨	٩٣٥,١	٥,٥٩
١٠	العربى الافريقى الدولى للتأجير التمويلى	٥	٧٧٦,١٥	٤,٨٧	١٩	٨٥٧,٨٩	٥,١٣
١١	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	١٩٥	٣٩٧,٦٦	٢,٥٠	١٨٣	٣٩٧,٠٤	٢,٣٧
١٢	إنماء للتأجير التمويلى	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٢	٣٦٥,٤٥	٢,١٩
١٣	بلس للتأجير التمويلى	٧٦	١٢٤,٩٢	٠,٧٨	١٢٤	٣٥٨,١	٢,١٤
١٤	تمويل للتأجير التمويلي	٣٤	٢٧٥,٣٤	١,٧٣	٢٥	٢٤٩,٩٧	١,٥٠
١٥	أديليس للتأجير التمويلى	١٦٠	٢٤٨,٥٦	١,٥٦	٨٢	٢٤٣,٤٤	١,٤٦
١٦	الصعيد للتأجير التمويلى	١٤٩	١٨٦,١٨	١,١٧	١٥٨	٢٣٩,١٩	١,٤٣
١٧	التعمير للتأجير التمويلى	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤	١٩٤,٦٦	١,١٦
١٨	بيريوس مصر للتأجير التمويلي	٣٤	١١١,٩٧	٠,٧٠	١٤	١٤٦,٠٦	٠,٨٧
١٩	النيل للتأجير التمويلى NFL	١	١,٣٥	٠,٠١	٨	٣١,٥٧	٠,١٩
٢٠	لونا للإستثمارات الصناعية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٢٣,٠٠	٠,١٤
٢١	توشكى للتأجير التمويلى	١١	٦,٥٨	٠,٠٤	٥	٩,٠٦	٠,٠٥
٢٢	الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى	١٧	٣٨,٦٢	٠,٢٤	٥	٦,٢٠	٠,٠٤
٢٣	مكة للتأجير التمويلى	٧	١٢,٧١	٠,٠٨	٧	٤,٤٩	٠,٠٣
٢٤	الصناعي للاستثمار	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٤,٢٠	٠,٠٣
٢٥	يو بي سي للتأجير التمويلي	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	٣,٦٠	٠,٠٢
٢٦	اوتراك للتأجير التمويلى	٤	٥,٠٥	٠,٠٣	٢	٣,٠٨	٠,٠٢
٢٧	الكرنك للتأجير التمويلي	٨	٢,٩٧	٠,٠٢	٤	١,٢٩	٠,٠١
٢٨	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	٠,٣٠	٠,٠٠
٢٩	المصرية للحفر البحرى	٢	٤٨٥٧,٥٢	٣٠,٥١	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٣٠	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	١	١,٥٧	٠,٠١	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	الإجمـالـى	٢٢١٦	١٥٩٢١,٩٨	١٠٠,٠٠	١٩٦٤	١٦٧١٨,٧٧	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً يناير-أكتوبر ٢٠١٦

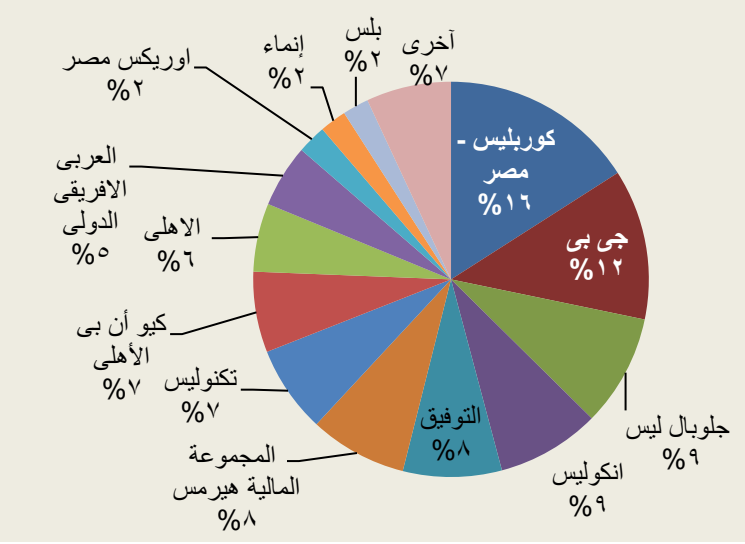

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً يناير-أكتوبر ٢٠١٥

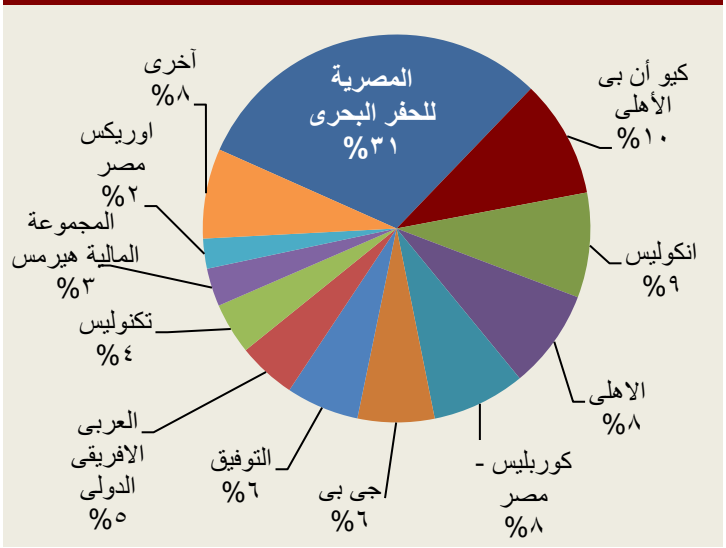

* أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة قيمة ٣ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٦ بالمقارنة بـ ١,٨ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ بمعدل زيادة قدره ٦٥,٣%.

جدول (٥-١)	حجم الأرصدة المدينة القيمة بالمليون جنيه		
السنة	يناير- سبتمبر ٢٠١٥	يناير- سبتمبر ٢٠١٦	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة	١،٨٤٢	٣،٠٤٥	٦٥,٣

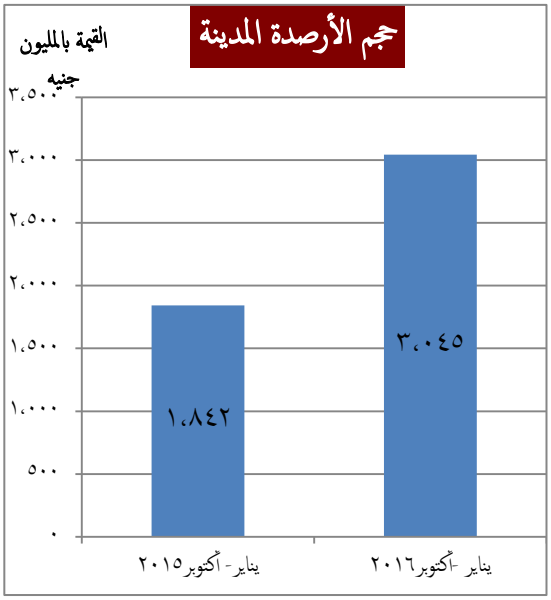

حجم الأوراق المخصمة

جدول (٥-٢)	حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه		
البيان	يناير-أكتوبر ٢٠١٥	يناير-أكتوبر ٢٠١٦	معدل التغير %
مع حق الرجوع	١،٨٥٤	٢،٨٧٦	٥٥,١
بدون حق الرجوع	١،٥٠٩	١،٤٢٨	٥,٤-
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٣،٣٦٤	٤،٣٠٥	٢٨,٠

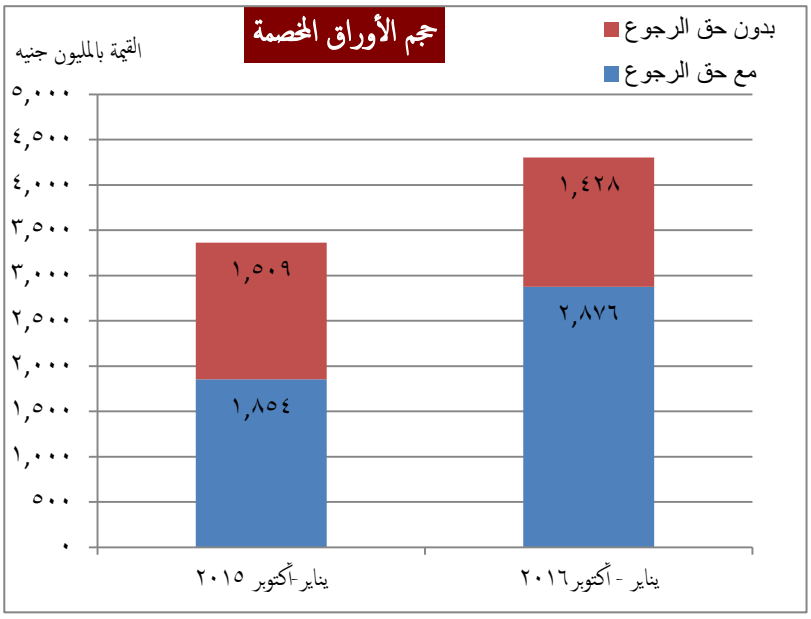

حجم الأوراق المخصمة موزعاً وفقًا لنوع التخصيم دولي/محلي

(أكتوبر٢٠١٦)

يوضح الرسم البيانى التالي حجم الأوراق المخصمة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ موزعة وفقاً لنوع التخصيم : تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخصمة محلياً على ٩١,٤٧ % من إجمالي حجم الأوراق المخصمة ، بينما بلغ نصيب حجم الأوراق المخصمة دولياً نسبة ٨,٥٣% من إجمالي الأوراق المخصمة ، حيث بلغ تخصيم التصدير (٨,٣٠%) .

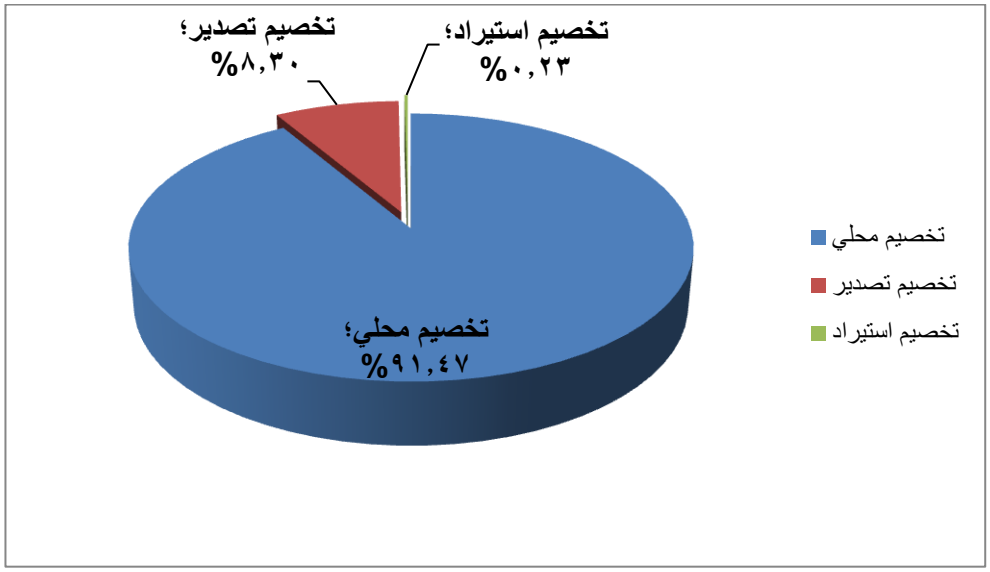

عدد العملاء

جدول (٥-٣)	عدد العملاء		
البيان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	معدل التغير%
عدد العملاء	٢١٩	٢٥٦	١٦,٩

شركات التخصيم

لم يتم الترخيص لشركات تخصيم جديدة خلال شهر أكتوبر ليظل عددهم ثابتاً عند ٧ شركات.

جدول (٥-٤)	شركات التخصيم	
البيـــــــــان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦
إجمالي عدد الشركات المقيدة	٧	٧
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	١	٠

الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦

جدول (٥-٥)	الحصص السوقية لشركات التخصيم	
اسم الشركة	أكتوبر ٢٠١٥	أكتوبر ٢٠١٦
المصرية للتخصيم	%٢٣,٤٣	%١١,٥٨
QNB الأهلى للتخصيم (NSGB سابقاً)	%٥٦,٢٦	%٦١,٩١
المصرية لضمان الصادرات	%١,٨١	%١,٣٥
درايف للتخصيم	%١٢,٩٩	%١٩,٥٤
تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	%١,٦٦	%١,١٨
القاهرة للتخصيم	%٣,٧٦	%٤,٠١
المصريين	%٠,١٠	%٠,٤٤
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠

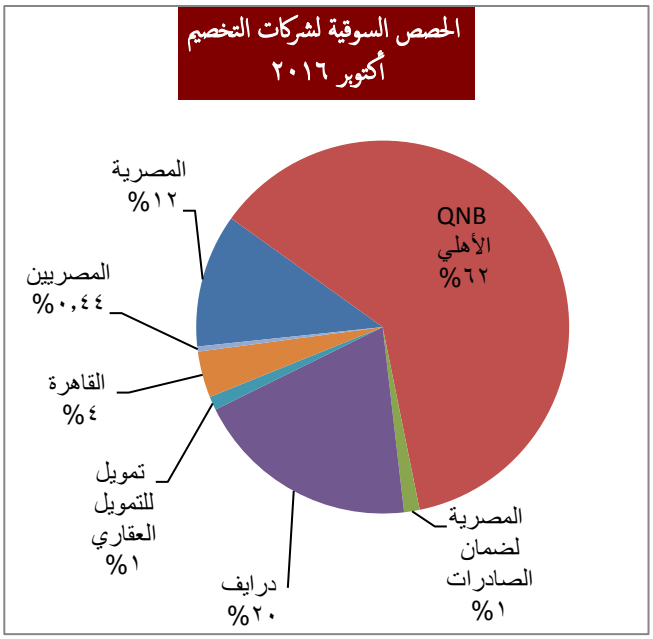

سادساً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشـــكاوي

١. شكاوى سوق المال :

جدول (٦-١)	إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		
البيان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير %
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة	٧٠	١٠٢	%٤٦
عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة خلال الفترة	٣١١	٢١٣	%٣٢-
إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال الفترة	٣٨١	٣١٥	%١٧-
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة	٢٧٦	٢٢٢	%٢٠-
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة	١٠٥	٩٣	%١١-

بدأ هذا العام برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ١٠٢ شكوى من فترات سابقة، و خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ تلقت الهيئة عدد ٢١٣شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، و بهذا ارتفع إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال الفترة إلى ٣١٥شكوى مقارنة بعدد ٣٨١ شكوى في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٥ بمعدل انخفاض ١٧%.

و خلال الفترة المشار إليها انتهت الهيئة من دراسة عدد ٢٢٢ شكوى بنسبة ٧٠,٥ % من إجمالي الشكاوي، ليصل رصيد الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة إلى عدد ٩٣ شكوى مقارنة بعدد ١٠٥ شكوى خلال الفترة المناظرة من العام الماضي.

و تتعلق الشكاوى بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش، والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت.

٢) شكاوى التأمين :

جدول (٦-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
نوع الجهة المشكو فى حقها	يناير - أكتوبر ٢٠١٥	يناير - أكتوبر ٢٠١٦	معدل التغير %
شركات تأمينات الاشخاص	١١١	١٢٤	%١٢
شركات تأمينات الممتلكات	١٧٢	١٤٤	%١٦-
صناديق التأمين الخاصة	٢١٤	١١٢	%٤٨-
الإجمالى	٤٩٧	٣٨٠	%٢٣,٥-

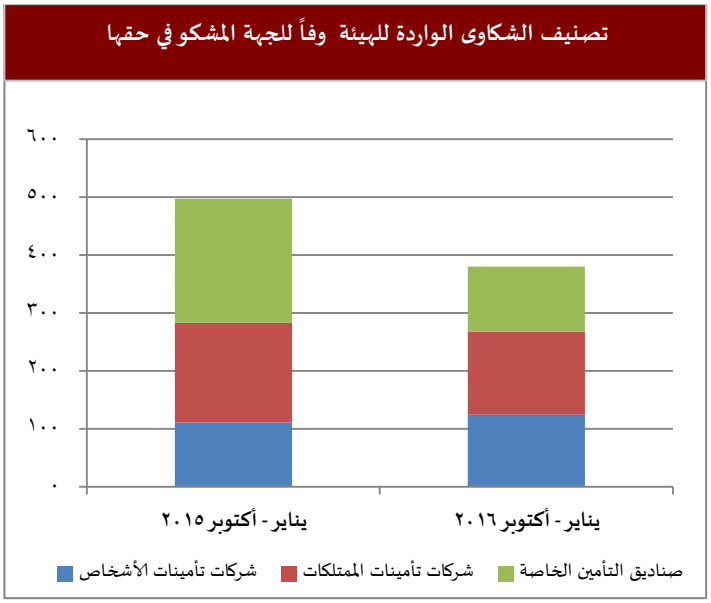

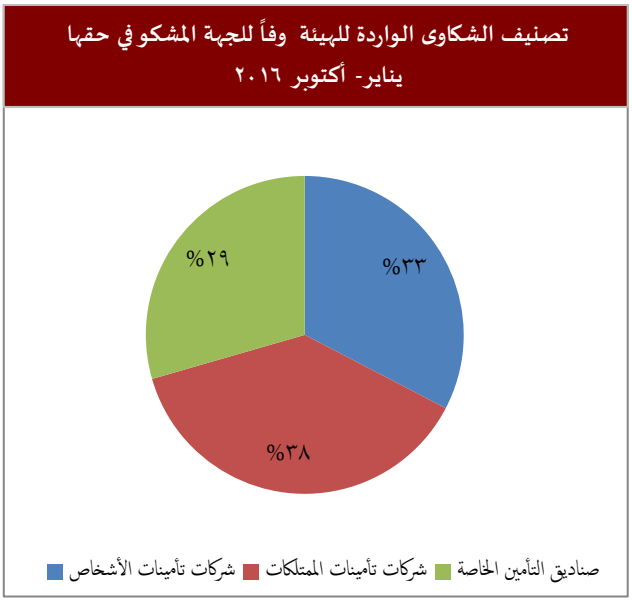

- ورد للهيئة منذ مطلع العام حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ عدد ٣٨٠ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ٤٩٧ شكوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٥ بانخفاض بنسبة ٢٣,٥%.
- توزعت الشكاوي خلال الفترة بين شركات تأمينات الممتلكات وشركات تأمينات الأشخاص و صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٣٨% ، ٣٣% ، ٢٩ % على التوالي.

و يوضح الجدول التالي توزيع الشكاوى الواردة لشركات تأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين :

جدول (٦-٣)	تصنيف الشكاوى ضد شركات تأمينات المتلكات وفقاً لفروع التأمين		
فروع التأمين	يناير - أكتوبر ٢٠١٥	يناير - أكتوبر ٢٠١٦	معدل التغير %
السيارات التكميلى	٩٧	٩٣	-٤%
السيارات الاجبارى	٤٤	٢١	-٥٢%
الحريق	٨	١١	٣٨%
السطو	٦	٢	-٦٧%
نقل برى	٢	٠	-١٠٠%
نقل بحري	٠	٠	—
اجسام سفن	٣	٠	-١٠٠%
هندسى	١	٠	-١٠٠%
حوادث	٢	٦	٢٠٠%
طبى	٢	٥	١٥٠%
طيران	٠	١	—
أخرى	٧	٥	-٢٩%
الإجمالى	١٧٢	١٤٤	-١٦%

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة ضد شركات المتلكات
يناير- أكتوبر ٢٠١٥

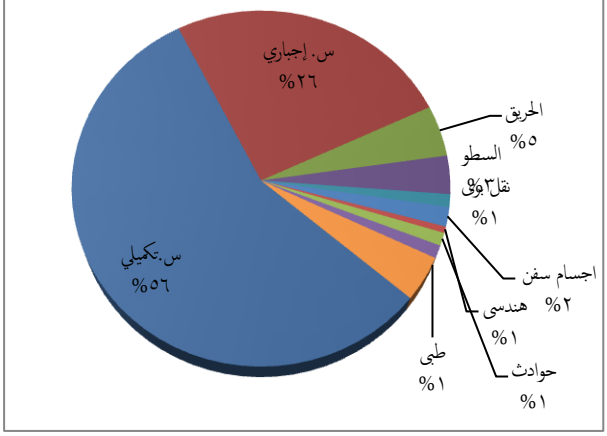

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة ضد شركات المتلكات
يناير- أكتوبر ٢٠١٦

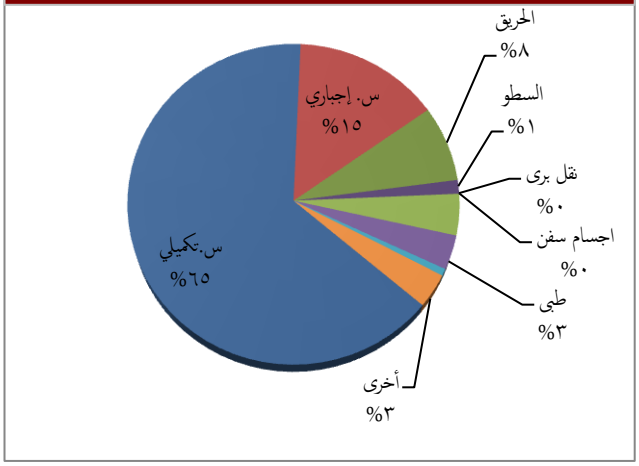

تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات المتلكات خلال الفترة من أول العام حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على٦٥% من شكاوي حملة وثائق تأمينات المتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ١٥ % من تلك الشكاوى .

ب) التظلمات

جدول (٦-٤)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص		
البيان	يناير- أكتوبر ٢٠١٥	يناير- أكتوبر ٢٠١٦	نسبة التغير%
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	١٧	١٨	%٦

و تتعلق التظلمات إما بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم .

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

جدول (٦-٥)	بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات		من أول العام حتى أكتوبر ٢٠١٥	من أول العام حتى أكتوبر ٢٠١٦
أولا : تحريك الدعوى	سـوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن	١٨	١٩
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب	٦	١٢
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب	٧	١٨
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب	١٤	٣١
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم	١٢	٦
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات	٤٥	٣٤
	التـــأمين	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	٨	١٤
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"	٤	٤
	التمويل العقاري	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	٠	٠
ثانياً : عدم تحريك الدعوى	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٤٨	٣٥
	التـــأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠	١
	التمويل العقاري	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠	١
ثالثاً: التصـــــالحات	سـوق المال	تصـالحات عامة إنتهى البت فيها	٥	٦
		تصالح قوائم مالية تم البت فيها	٣٧	٦٨
	التـأمين	تصـالحات عامة إنتهى البت فيها	٥	٧
		تصالح قوائم مالية تم البت فيها	٣	٠
	التمويل العقاري	تصـالح إنتهى البت فيه	٠	٠
	تصالحات عرضت على لجنة التحريك وتمت الموافقة عليها وجاري استكمال التصالح وسداد		٠	٣٠
الاجمـــالي			٢١٢	٢٨٦

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

أهم التشريعات و القرارات الصادرة خلال الشهر :

قرارات مجلس الإدارة:

١) قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢١ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ١٦ / ١٠/ ٢٠١٦ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥

بشأن تنظيم إصدار و توزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية إلكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات وذلك بتنظيم إصدار وثائق التأمين متناهي الصغر.

٢) قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ١٦/١٠/٢٠١٦

بشأن إصدار دليل حماية عملاء الشركات و الجمعيات أو المؤسسات الأهلية التى تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر.

ثامناً : أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الشهر:

هيئة الرقابة المالية تطرح مشروع قانون التأجير التمويلي والتخصيم للحوار المجتمعي

طرحت الهيئة مشروع قانون جديد "للتأجير التمويلي والتخصيم" للحوار المجتمعي مع المؤسسات المالية ومنظمات الأعمال والمتخصصين ، و جاء إعداد القانون بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إصدار أول قانون للتأجير التمويلي في مصر وفى ضوء ما شهده نشاط التخصيم من نمو على مدى السنوات الماضية، ولا تنظمه حالياً إلا ضوابط صادرة عن الهيئة. وذلك بهدف تطوير نشاطين هامين في مجال الخدمات المالية غير المصرفية في إطار تنمية مختلف أنشطة التمويل بما يساهم في دفع النشاط الاقتصادي ورفع معدلات التنمية.

و لا سيما انه أصبح من المحتم أن ينظم نشاط التخصيم قانون يدعم آلياته ويحفظ حقوق المتعاملين حرصاً على استقرار الأسواق. و ذلك فى ضوء الممارسة العملية للتأجير التمويلي في مصر والتجارب الدولية الناجحة إضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المعمول بها، واستحداث قواعد لحوكمة الشركات وللملاءة المالية والإفصاح جاءت الحاجة إلى تشريع جديد لهذا النشاط.

أن من أهم المستجدات المتعلقة بنشاط التأجير التمويلي إمكانية تمويل بعض الأصول لأغراض استهلاكية في ضوء شروط يحددها مجلس إدارة الهيئة، واستبعاد النص القائم بالقانون الحالي المنظم للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي والتي لا تتفق مع معايير المحاسبة، كما أجاز مشروع القانون لشركات التأجير التمويلي ممارسة نشاط التأجير التشغيلي، على أن تلتزم بإعداد حسابات مستقلة لهذا النشاط. واستحدث "التأجير التمويلي متناهي الصغر" والذي للهيئة أن ترخص بممارسته للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤. وعلى ألا تزيد قيمة عقد التمويل في هذه الحالة عن ١٠٠ ألف جنيه الحد الأقصى للتمويل بقانون التمويل متناهي الصغر وأن يكون لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو زراعية أو تجارية.

كما أن مشروع القانون اشترط أن تتخذ شركات التأجير التمويلي أو التخصيم شكل شركات المساهمة و على ألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عند التأسيس عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة وبما لا يقل عن عشرة ملايين جنيه. وللهيئة الترخيص للشركة بممارسة نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم معا أو بممارسة أنشطة مالية غير مصرفية أخري مرتبطة بنشاطها، ومن ضمنها نشاط التأجير التشغيلي.

هذا و يمنح مشروع القانون على المستأجر الحق في اختيار شراء الأصل المؤجر كله أو بعضه في الموعد وبالثمن المحددين في عقد التأجير التمويلي، على أن يراعى في تحديد الثمن مبالغ الأجرة التي أداها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لتملك العقارات المبنية والأراضي ، وفى حالة عدم اختياره شراء الأصل المؤجر يكون له إما رده إلى المؤجر أو تجديد العقد وذلك بالشروط التي يتفق عليها الطرفان. ويحظر على المستأجر في عقد التأجير التمويلي أن يتصرف في الأصل المؤجر كله أو بعضه دون الحصول على موافقة كتابية من المؤجر ويقع باطلاً كل تصرف من التصرفات أو المعاملات التي تتم بالمخالفة لذلك.

ونظم مشروع القانون نشاط التخصيم بأن يكون الحق المبيع لشركة التخصيم (المخصم) ناشئاً عن معاملات تجارية مرتبطة بنشاط كل من (البائع وعميله) وليست ناشئة عن معاملات خاصة أو عمليات إقراض نقدى ، كما يجوز أن يكون عميل البائع مستهلكا نهائيا وفقا للشروط التى يضعها مجلس إدارة الهيئة ، ونص على أن عدم التزام البائع في الوفاء بالتزاماته الواردة بعقد البيع لا يعطى الحق للعميل في أن يسترد من شركة التخصيم المبالغ التي قام بسدادها لها أو للبائع.

هذا و قد تضمن مشروع القانون التكاليف واجبة الخصم عند تحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة و تشمل كل من العوائد المدينة التي تدفعها الشركة على القروض، وكذا المخصصات التي تحتسبها الشركة على التمويل المشكوك في تحصيله وفقاً للحد الأدنى الوارد بالمعايير الصادرة عن الهيئة ، إضافة إلى الديون التي يقرر مجلس إدارة الشركة إعدامها وتزيد على المخصصات السابق تكوينها.

واستحدث مشروع القانون إنشاء إتحاد للجهات العاملة في نشاط التأجير التمويلي وآخر لشركات التخصيم ، ويتمتع كل إتحاد بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويتبع الهيئة إشرافياً ورقابياً، ويصدر مجلس إدارة الهيئة النظام الأساسي لكل اتحاد، كما يجوز له دمج الاتحادين ليكونا اتحاد واحد يمثل تلك الأنشطة. ويختص كل إتحاد بتقديم التوصيات بشأن تنمية النشاط الذي أنشئ من أجله وزيادة الوعي وتبنى المبادرات الداعمة لتلك الأنشطة وإبداء الرأي بشأن التشريعات المنظمة لعمل الجهات المنضمة له وتنمية مهارات العاملين بها وتدريبهم والتنسيق بين الأعضاء.

و لحماية حقوق المتعاملين تضمن مشروع القانون آلية تلقى الهيئة للشكاوى بشأن التأجير التمويلي والتخصيم وأيضاً إنشاء لجنة لتظلمات الشركات من القرارات الإدارية التي تتخذها الهيئة المواعيد والمنظمة لذلك. ويكون للعاملين بالهيئة الذين يصدر بتحديدهم قراراً من وزير العدل صفة مأموري الضبط القضائي فى إثبات المخالفات التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له، ولهم في سبيل ذلك الإطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات في مقار الشركات وفروعها والأماكن التي توجد بها.

.

هيئة الرقابة المالية تشارك فى المؤتمر الثانى للتأجير التمويلى

تتنامى اهمية الدور الذى يلعبه نشاط التأجير التمويلى فى إتاحة التمويل لكل من الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة، منذ بدء العمل به لأول مرة فى مصر منذ ٢١ عاماً بصدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥. و الذى بلغت قيمة تعاقدات التأجير التمويلى حتى نهاية شهر سبتمبر من هذا العام نحو ١٥ مليار جنيه.

هذا و قد شاركت الهيئة المؤتمر الثانى للتأجير التمويلى والذى عقد اليوم برعاية عدد من الوزارات وبحضور ممثلين لوزارات الاسكان والتخطيط وعدد كبير من رؤساء الشركات وقيادات مصرفية وخبراء التمويل.

و هناك فرص كبيرة يمكن أن تستغلها الوزارات والهيئات والمشروعات العامة باللجوء لآلية التأجير التمويلى، سواء فى المرافق أو المدارس أو الموانى، وذلك إضافة إلى الاقتراض المصرفى. وهى تعد العميل الغائب عن النشاط.

و تتمثل جهود الهيئة فى تطوير التشريعات المنظمة لنشاط التأجير التمويلى وناقش ملامح مشروع القانون الجديد للتأجير التمويلى والتخصيم الذى طرحته الهيئة منذ أيام للحوار المجتمعى.

وقد جاء إعداد القانون الجديد بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على إصدار أول قانون للتأجير التمويلي في مصر وفى ضوء ما شهده نشاط التخصيم من نمو على مدى السنوات الماضية، ولا تنظمه حالياً إلا ضوابط صادرة عن الهيئة. وذلك بهدف تطوير نشاطين هامين في مجال الخدمات المالية غير المصرفية في إطار تنمية مختلف أنشطة التمويل بما يساهم في دفع النشاط الاقتصادي ورفع معدلات التنمية.

وتتلخص أهم المستجدات المتعلقة بنشاط التأجير التمويلي إمكانية تمويل بعض الأصول لأغراض استهلاكية في ضوء شروط يحددها مجلس إدارة الهيئة، واستبعاد النص القائم بالقانون الحالي المنظم للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي والتي لا تتفق مع معايير المحاسبة، كما أجاز مشروع القانون لشركات التأجير التمويلي ممارسة نشاط التأجير التشغيلي، على أن تلتزم بإعداد حسابات مستقلة لهذا النشاط.

واستحدث مشروع القانون "التأجير التمويلي متناهي الصغر" والذي للهيئة أن ترخص بممارسته للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤. وعلى ألا تزيد قيمة عقد التمويل في هذه الحالة عن ١٠٠ ألف جنيه الحد الأقصى للتمويل بقانون التمويل متناهي الصغر وأن يكون لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو زراعية أو تجارية.

و يرتبط التأجير التمويلى بتنمية اتاحة التمويل وقد تم البدء في العمل بأول سجل إلكترونى للضمانات المنقولة ، و قد قارب مجلس الدولة من الانتهاء من مراجعة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة الذى أعدته الهيئة تمهيداً لإصدارة من وزيرة الاستثمار،

وسيمثل وجود سجل الكترونى فى مصر لشهر حقوق الضمان للدائنين طفرة فى تيسير منح التمويل وتخفيض مخاطره لا سيما للمشروعات الصغيرة فضلا عن ان تطبيق منظومة الضمانات المنقولة سيعمل على تقدم ترتيب مصر فى مؤشر "إتاحة التمويل" بتقرير أداء نشاط الأعمال الذى يصدر سنوياً عن البنك الدولى.

هيئة الرقابة المالية تشارك فى فاعليات المؤتمر العام التاسع للاتحاد العالمى لشركات التكافل و التأمين الإسلامى

تولى الهيئة اهتماما بصيغة التأمين التكافلى والتى تلبى احتياجات بعض شرائح من المجتمع وذلك استهدافاً لتنمية السوق وتحقيق الشمول المالى ، وقد شهدت مصر نمواً فى نشاط التأمين التكافلى من خلال ٩ شركات حالياً فى مجال تأمينات الممتلكات والأشخاص، مثلت نحو ١٠% من إجمالي السوق من حيث الأقساط.

وقد جاء المؤتمر العام التاسع للاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي برعاية كل من الهيئة واتحاد شركات التأمين وبحضور الأستاذ الدكتور وزير قطاع الأعمال العام ، حيث تم انتقال رئاسة الاتحاد العالمي لشركات التكافل إلى مصر فى الدورة الحالية وشارك فيه عدد كبير من قيادات شركات تأمين وخبراء التأمين و إعادة التأمين من مصر وعدد من الدول العربية والإفريقية.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن الهيئة تقف على مسافة واحدة من كل صيغ التأمين، إلا أن هناك جزء من المجتمع فى الدول الإسلامية يجد فى التأمين التكافلي والذي أحياناً يطلق عليه التأمين التعاوني صيغة أكثر اتفاقاً مع الشريعة. ففي التأمين التقليدي يكون عقد التأمين بين طرفين أحدهما المؤمن له والثاني شركة التأمين بوصفها المؤمن، وتكون أقساط التأمين التي يلتزم بدفعها المؤمن له ملكا للشركة تتصرف بها كما تشاء وتستغلها لحسابها. أما في التأمين التكافلي فإن طرفي العقد هم المشتركين "المؤمن لهم"، فكل مشترك "مؤمن له" له صفتان في آن واحد أي صفة المؤمن لغيره والمؤمن له، ودور شركة التأمين فيه هو إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين، والأقساط التي تستوفى من المؤمن لهم تكون ملكيتها لهم وليس للشركة ويتم استثمار المتوفر منها لصالح المؤمن لهم

هيئة الرقابة المالية تصدر تراخيص تمويل متناهي صغر لعشرة جمعيات جديدة

طرحت الهيئة عشرة تراخيص جديدة لجمعيات أهلية لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر كما وافقت على فتح سبعة فروع جديدة لشركات تمارس النشاط، ليصل بذلك إجمالي الجهات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر إلى ٧٢٨ من ضمنها ٣ شركات.

و تمارس الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها النشاط من خلال مقارها الرئيسية وفروع يبلغ مجموعها ١٣٥٨ منذ تمويل متناهي الصغر تنتشر فى جميع محافظات مصر، وعدد كبير من الجمعيات في الصعيد.

أن رصيد التمويل متناهي الصغر الممنوح لنحو ١,٨ مليون عميل بلغ ٤ مليار جنيه. وذكر أن التمويل متناهي الصغر يتيح الإقراض الفردي والجماعي، حيث بلغت أرصدة التمويل لعقود التمويل الفردي ٧٤% وللتمويل الجماعي ٢٦%.

و تبلغ نسبة عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر من العملاء الذكور ٣٦% بينما نسبة الإناث ٦٤% ، أما أرصدة التمويل فكانت نسبتها ٥٤% للذكور و٤٦% للإناث الحاصلات على التمويل متناهي الصغر.

و تقوم بعض شركات التمويل متناهي الصغر بحوالة جزء من محافظ الإقراض لبنوك مصرية لتوفير التمويل اللازم لتلك الشركات للتوسع فى النشاط، وبلغت قيمة المحافظ المحالة نحو ٣٣٧ مليون جنيه منذ بداية العام.

و تولى الهيئة اهتمام بتوفير مصادر التمويل المناسبة للجمعيات الأهلية والشركات العاملة فى هذا المجال حيث تم الاتفاق مع البنك الأوروبى للتعمير على دراسة استحداث سندات قصيرة الأجل (commercial papers) فى مصر، ويتوقع الانتهاء من تلك الدراسة الفنية والقانونية خلال ثلاثة أشهر.

هيئة الرقابة المالية ووزارة التضامن تبحثان آليات دعم منظومة التمويل متناهي الصغر

تولى الهيئة اهتمام بتنمية نشاط التمويل متناهي الصغر والذي يمنح في صورة قروض للمواطنين من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات .حيث تعمل حالياً على إصدار تنظيم متكامل للتأمين متناهي الصغر كما أن مشروع القانون الجديد للتأجير التمويلي والتخصيم تضمن مواد منظمة للتأجير التمويلي متناهي الصغر.

و جدير بالذكر أن هناك تعاون وثيق بين الهيئة ووزارة التضامن الاجتماعي لدعم نجاح ممارسة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشاط التمويل متناهي الصغر.

وقد نظمت الهيئة لقاء لمديري وزارة التضامن الاجتماعي بمختلف محافظات الجمهورية ومسئولي ملف الجمعيات الأهلية ، و قد تضمنت الفعاليةاستعراض التشريعات المنظمة لنشاط التمويل متناهي الصغر والتأكيد على دور الهيئة بشأن استيفاء الشروط المطلوبة لإصدار الترخيص ومتابعة الإلتزام بكافة الضوابط الخاصة بإدارة المخاطر وحماية المتعاملين وبعقود التمويل و إجراءات الاستعلام الائتماني وحساب مخصصات الديون المشكوك فيها وكيفية إعداد لوائح العمل الخاصة بالجمعيات، كما تناول خبراء الهيئة بالشرح التقارير الرقابية المطلوبة من كل جهة تمارس التمويل متناهي الصغروكيفية إعداد الإحصاءات والمؤشرات المالية المرتبطة بالنشاط.

هذا و قد راعى قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر (١٤١ لسنة ٢٠١٤) الدور الذي تلعبه الجمعيات والمؤسسات الأهلية في منظومة التمويل متناهي الصغر، حيث بلغت حصتها السوقية بنهاية شهر أغسطس ٢٠١٦ نحو ٨٣% من إجمالي قيمة التمويل ولديها ٨٩% من إجمالي عدد العملاء المستفيدين. هذا ونص القانون على أن يُنشأ بالهيئة العامة للرقابة المالية وحدة مستقلة ذات طابع خاص للرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية يكون لها مجلس أمناء تمثل فيه الوزارات والجهات المعنية.

هيئة الرقابة المالية تشارك فى اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لأسواق المال

شاركت الهيئة فى اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية – الأيوسكو (IOSCO) والتي عقدت في هونج كونج. وتناولت الاجتماعات الأوضاع الحالية لأسواق المال وملفات تتعلق بإدارة المخاطر والحوكمة والافصاح المالي إضافة إلى أولويات عمل المنظمة حتى عام ٢٠٢٠ وجهود التدريب وتنمية مهارات الرقباء على الأسواق.

وناقش مجلس إدارة منظمة الأيوسكو ثلاثة معايير جديدة صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتعلقة بالاعتراف بالايراد والتأجير التمويلى وخسائر الائتمان والتى سيبدأ تطبيقها عام ٢٠١٧، وأوصى بالاستعداد لتطبيقه. كما استعرض الاجتماع متطلبات الحوكمة والإدارة الرشيدة بالشركات والتى تتضمن دور مجلس الإدارة ولجانه، والمكافآت ونظم الحوافز إضافة إلى الرقابة الداخلية والتعامل مع المخاطر.

و لأول مرة جرت مناقشة نتائج عمل المجموعة المشكلة لوضع أسس الافصاح المالى المرتبط بالتغيرات المناخية ومخاطرها وتأثيرها على الشركات المصدرة للأوراق المالية وكيفية تعامل مختلف الجهات ذات العلاقة معها سواء صناديق استثمار أو بنوك أو غيرها من مؤسسات التمويل.

وعرضت الهيئة أهمية وضع معايير دولية متعارف علها لتحديد المستفيد المسيطر فى ملكية الشركات مع التعقد الذى تشهده الكثير من الأسواق فى هياكل الملكية ووجود الشركات ذات الغرض الخاص ولها ترتيبات قانونية مثل صناديق الائتمان.

مصر تتقدم ٨ مراكز فى مؤشر حماية المستثمرين الأُقلية فى تقرير أنشطة الأعمال هذا العام

كشف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٧ (Doing Business Report) الصادرعن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى عن تقدم مصر للعام الثالث على التوالى فى المؤشر الفرعي لحماية المستثمرين الأُقلية فى الشركات ، حيث تقدمت مصر هذا العام ٨ مراكز من بين ١٩٠ دولة يغطيها التقرير وارتفعت الدرجات الحاصلة علها من ٤٥ إلى ٤٨,٣.

مما يؤكد أن مصر عززت حماية حقوق المستثمرين الأقلية من خلال زيادة دور المساهمين وحقوقهم المتعلقة باتخاذ القرارات الجوهرية بالشركات ومن خلال توفير المزيد من الوضوح فى هيكل الملكية والسيطرة على الشركات ، وأضاف أن تلك النتيجة جاءت فى ضوء القرارات التى اتخذتها الهيئة فى مطلع هذا العام بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية فى البورصة المصرية.

وأظهر التقرير أن الدرجات التى حصلت عليها مصر فيما يخص حماية المستثمرين الأقلية فى الشركات يجعلها أعلى من المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما أن مصر حصلت فى العنصر الفرعى لمؤشر مدى كفاية الافصاح على ٨ نقطة وهو أعلى من متوسط الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) والذى حدده التقرير بـ ٦,٤ نقطة.

وتقرير ممارسة الأعمال الصادر تحت عنوان "تكافؤ الفرص للجميع" أظهر تحسن ترتيب مصر ٩ مراكز من الـ ١٣١ عالمياً للمركز الـ ١٢٢ من إجمالي ١٩٠ دولة حول العالم.

و قد اوضح تقرير العام الماضى أيضاً على الرغم من تراجع ترتيب مصر ١٩ مركزاً فى مؤشر سهولة أداء الأعمال إلا أننا تقدمنا ١١ مركزاً في المؤشر الفرعي لحماية المستثمرين الأقلية، وفى عام ٢٠١٥ تقدمت مصر كذلك ١٢ مركزاً فى مجال حماية المستثمرين الأقلية نتيجة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية.

هذا ويشار إلى أن تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ والذي صدر فى نهاية الشهر الماضى عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أظهر تقدم مصر فى مؤشر تنمية سوق المال ٨ مراكز وحصلت على ٣,٤ نقطة بدلاً من ٣,٢ نقطة العام الحالي.

و جدير بالذكر أن أكثر عنصر حققت فيه مصر تقدماً ضمن مؤشر تنمية سوق المال كان "تكلفة الخدمات المالية" حيث حصلت على ٣,٨ نقطة صعوداً من ٣,٣ نقطة العام الماضى وتقدمت فى الترتيب ٥٤ مركزاً لتحتل الـ ٧٢ فى ترتيب الدول، في حين أن النقاط التى أظهرها التقرير لمصر فى مؤشري "توفير التمويل من خلال سوق الأسهم ، " و"الرقابة والإشراف على البورصات" لم تتغير هذا العام حيث جاءت ٣,٨ و ٣,٧ على التوالى.

هذا و سيتم التعاون مع البورصة المصرية للتواصل مع الجهات الدولية المعدة لتلك لتقرير للتعريف بكافة الإجراءات والتشريعات المنظمة التى يتم تطبيقها فى سوق المال فى مصر لكى تحتل المكانة التى تستحقها فى هذا المجال.

و من المتوقع ان تصدر قريباً اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة بما يؤدى إلى تحسين ترتيب مصر العام القادم فى عنصر "مدى سهولة الحصول على الائتمان" والذى يعد جوهرياً ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال .

مصر تعرض مشروع قانون التخصيم فى اجتماع المنظمة الدولية للتخصيم بجنوب افريقيا

شاركت الهيئة بوفد رفيع المستوى فى الاجتماع الأفريقى للتخصيم والذى عقد بمدينة كيب تاون بجنوب افريقيا ضمن فعاليات المؤتمر السنوى للمنظمة الدولية للتخصيم. وخصصت إحدى الجلسات لعرض تجربة مصر فى مجال نشاط التخصيم وتقديم مشروع أول قانون أعدته الهيئة لتنظيم هذا النشاط المالى.

وقد ضم الاجتماع الذى نظمه بنك التصدير والاستيراد الافريقى ممثلين من عدد من الدول الإفريقية إضافة إلى خبراء دوليين وأهم ما تضمنه الإجتماع هو الإعلان عن أول مشروع نموذجى لقانون تخصيم افريقى يمكن لدول القارة تبنيه فى تشريعاتها الوطنية. وتسعى الدول الافريقية لتنمية نشاط التخصيم بها والذى تقدر قيمته حالياً بـ ١٦ مليار دولار لما يحققه من تيسير للتجارة الداخلية والدولية ، هذا ولا تتعدى حصة القارة الافريقية حالياً ١% من إجمالى سوق التخصيم العالمى والمقدر بـ ٢ ترليون دولار.

و قد جاء مشروع القانون المصرى اكثر شمولاً من مشروع القانون النموذجى الأفريقى، حيث تضمن التشريع المصرى تنظيم شروط الترخيص للشركات التى تمارس النشاط ومتطلبات الحوكمة بها إضافة إلى قواعد إدارة المخاطر من حيث الملاءة

المالية ونسب التركز والحد الأقصى لنسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية. كما تضمن مشروع القانون الخاص بمصر إجراءات حماية المتعاملين وتنظيم الافصاحات المطلوبة من الشركات العاملة فى مجال التخصيم.

و يقصد بالتخصيم نشاط تمويلى بالإتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن مبيعاتهم ، إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق ، هذا و يبلغ عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة لمزاولة "التخصيم" عدد (٧) شركات بالمقارنة بشركة واحدة فقط بنهاية عام ٢٠١٠.

المائدة المستديرة للشمول المالى تؤكد على أهمية استحداث منتجات جديدة للفئات المهمشة مالياً

نظمت الهيئة مائدة مستديرة تواكبا مع الاسبوع العالمي للشمول المالي، تناولت تطورات نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر وما يجرى العمل على استحداثه من منتجات وخدمات مالية تستهدف محدودي الدخل وغيرهم من الفئات المهمشة مالياً غير المستفيدة من التعامل مع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية.

و شارك فى الفعالية البنك المركزي والصندوق الاجتماعي للتنمية وعدد من قيادات الشركات والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التمويل متناهي الصغر إضافة إلى شركات التأمين والاستثمار والاستعلام الائتماني وصناديق تأمين خاصة وممثلين لجهات مانحة،

وتهتم الهيئة بتحقيق الشمول المالي من خلال إتاحة المزيد من الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع ومنها بدء العمل بالتأمين متناهى الصغر واستحداث التمويل متناهي الصغر فى مشروع قانون التأجير التمويلي والتخصيم الجديد.

ونوهت هالة أبو السعد عضو مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر ووكيل لجنة المشروعات الصغيرة بمجلس النواب إلى أهمية أن يبذل كل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية المزيد من الجهد لإتاحة الخدمات المالية لكافة المواطنين، وأكدت على ضرورة استكمال التشريعات المحققة لهذا الهدف.

واستعرضت وكيل محافظ البنك المركزى ما يتم إعداده من دراسات لاستهداف تقديم الخدمات المصرفية لأكبر فئة من المواطنين و أنه يجرى الانتهاء من إعداد تنظيم يتيح تحويل الأموال من خلال الهاتف المحمول لعملاء الشركات والجمعيات العاملة فى مجال التمويل متناهى الصغر، وذلك بناء على طلب الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتعطى الهيئة الأولوية لمساعدة الجمعيات والمؤسسات الأهلية على استيفاء متطلبات الترخيص و ذلك بعقدها عدد غير مسبوق من برامج التدريب فى مختلف أنحاء الجمهورية حضرها المئات من العاملين بتلك الجهات لتزويدهم بالمعارف اللازمة للتوافق مع ضوابط ممارسة النشاط.

وكشفت ممثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أن عدد متزايد من الجمعيات الأهلية بدأ فى الاتصال بالصندوق للحصول على تمويل بعد صدور قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر وحصولها على الترخيص.

وذكرت بعض قيادات الشركات العاملة فى مجال التمويل متناهي الصغر أن سوق التأمين متناهي الصغر سيتشبع قريباً وهناك حاجة لاستحداث منتجات جديدة، إلا أن رئيس الهيئة بين أنه فى ظل عدد العملاء الحالى الذى يناهز ٢ مليون و أن متوسط التمويل للعميل الذي يقارب الثلاثة آلاف جنيه ، فإن المجال مازال مفتوحاً لأن يصل حجم التمويل لثلاثة أو أربعة أمثال رقمه الحالي.

الهيئة العامة للرقابة المالية تشارك فى مؤتمر تحديات القطاع العقارى

اكدت الهيئة أن النشاط العقاري في حاجة شديدة إلى التمويل سواء للمطور أو للمشترى لأغراض السكن أو إقامة مشروع أو للاستخدام التجاري، كما أن الأدوات المالية غير المصرفية من تمويل عقارى وتأجير تمويلى وتوريق وكذلك إصدار السندات وإطلاق صناديق الاستثمار العقارى كلها تصب فى تنمية القطاع العقارى والإسراع فى معدلات نموه فى مصر.

واكدت الهيئة أن هناك مساحات كبيرة من الأراضى غير المستغلة المملوكة للجهات العامة من وزارات ومحافظات وهيئات اقتصادية وخدمية علينا الحرص على تنميتها وتحويلها إلى أصول منتجة، هذا بالإضافة إلى أن آلية صناديق الاستثمار العقارى

يمكن أن تحقق العديد من المزايا بنقل تلك الأراضى من الجهات العامة المالكة لها كحصة عينية لتتحول ملكيتها إلى وثائق فى صناديق الاستثمار العقارى.

أن استغلال أراضى المال العام من خلال منظومة صناديق الاستثمار العقارى تتيح أن يسند تطويرها وتنميتها على أسس تجارية من خلال شركات ادارة صناديق متخصصة وخاضعة لرقابة الهيئة وفقاً لقانون سوق المال، كما يعمل على حماية تلك الأراضى من التعديات ويحقق دخلاً لتلك الجهات والخزانة العامة. وأضاف أنه يمكن استخدام وثائق تلك الصناديق التى ستؤول للجهات المالكة للأراضى لسداد مستحقاتها المتراكمة لدى هيئة التأمينات وبنك الاستثمار القومى وغيرها.

كما ان التوسع فى مجال التنمية العقارية والعمرانية يتطلب توفير بنية أساسية، وأن السندات ولا سيما سندات الإيراد من أهم الأدوات المالية الممكن استخدامها فى تمويل الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والصرف ، هذا و استحدثت تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال ما يعرف بـ "سندات الايراد" والتى تتيح للحكومة المصرية من خلال الهيئات والأشخاص الاعتبارية العامة إصدار سندات لتمويل مشروعات ذات جدوى اقتصادية تصدر بضمان إيراد مشروع محدد مثل رصيف ميناء جديد أو مبنى مطار أو طريق سريع أو محطة توليد طاقة ، ويتم خدمة تلك السندات أى سداد عوائدها الدورية ورد قيمتها الاسمية – سواء فى نهاية أجلها أو بالاستهلاك التدريجى - باستخدام التدفقات النقدية المتولدة من ايرادات تلك المشروعات، مثل رسوم الطرق أو مقابل التفريغ والتخزين بميناء وما إلى ذلك. وبالتالى فهى تختلف عن السندات التقليدية التى تصدر عن جهة ما، فقد يكون المشروع إيجابى ولكن الأوضاع المالية للشخص الاعتبارى مصدر السندات غير ملائمة، ومن هنا تأتى أهمية سندات الإيراد.

هذا و بالاضافة إلى محفظة تمويل عقارى لدى الشركات بلغت قيمتها ٢,٨ مليار جنيه فإن نشاط التأجير التمويلى يتضمن تعاقدات تخص الأراضى والمبانى بقيمة ١٠,٤مليار جنيه. هذا بخلاف سندات التوريق التى صدرت خلال العام الماضى. وقد وافقت الهيئة على أول شركة صندوق استثمار عقارى فى مصر، وينتظر أن يبدأ فى إجراءات التعاقد مع شركة إدارة صناديق وإعداد نشرة الطرح.

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ش عماد الدين – وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ /٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

بريد إلكترونى : info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى : www.efsa.gov.eg